المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

الحد الأدنى للأجور: تحقيق التوازن بين الإنتاجية والعدالة الاجتماعية

د. ماجدة قنديل ود. أمنية حلمي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

28 فبراير 2012

القضايا الرئيسية

مقدمة

1- تقييم سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر

2- الأجور والإنتاجية والتشغيل: التباين بين القطاعات والمحافظات

3- مقترحات لتطوير السياسة الحالية في ضوء الخبرة الدولية

خاتمة

مقدمة

- استحوذت قضية العدالة الاجتماعية على الاهتمام بعد ثورة 25 يناير
- توزيع الاستثمار بشكل كفء وفقا للإنتاجية على المستوى القطاعي يمهد الطريق لخلق فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاحتوائي الذي يشمل الجميع
- يجب أن يراعي الحد الأدنى للأجور الفروق بين المحافظات من حيث تكلفة المعيشة والإنتاجية

1- تقييم سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر

1 سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر

تكشف اختلالات تعكس بدورها التشوه الذي يعاني منه هيكل الأجور
مما أدى إلى حدوث فجوة بين الأجور في القطاع العام والحد الأدنى القانوني للأجور

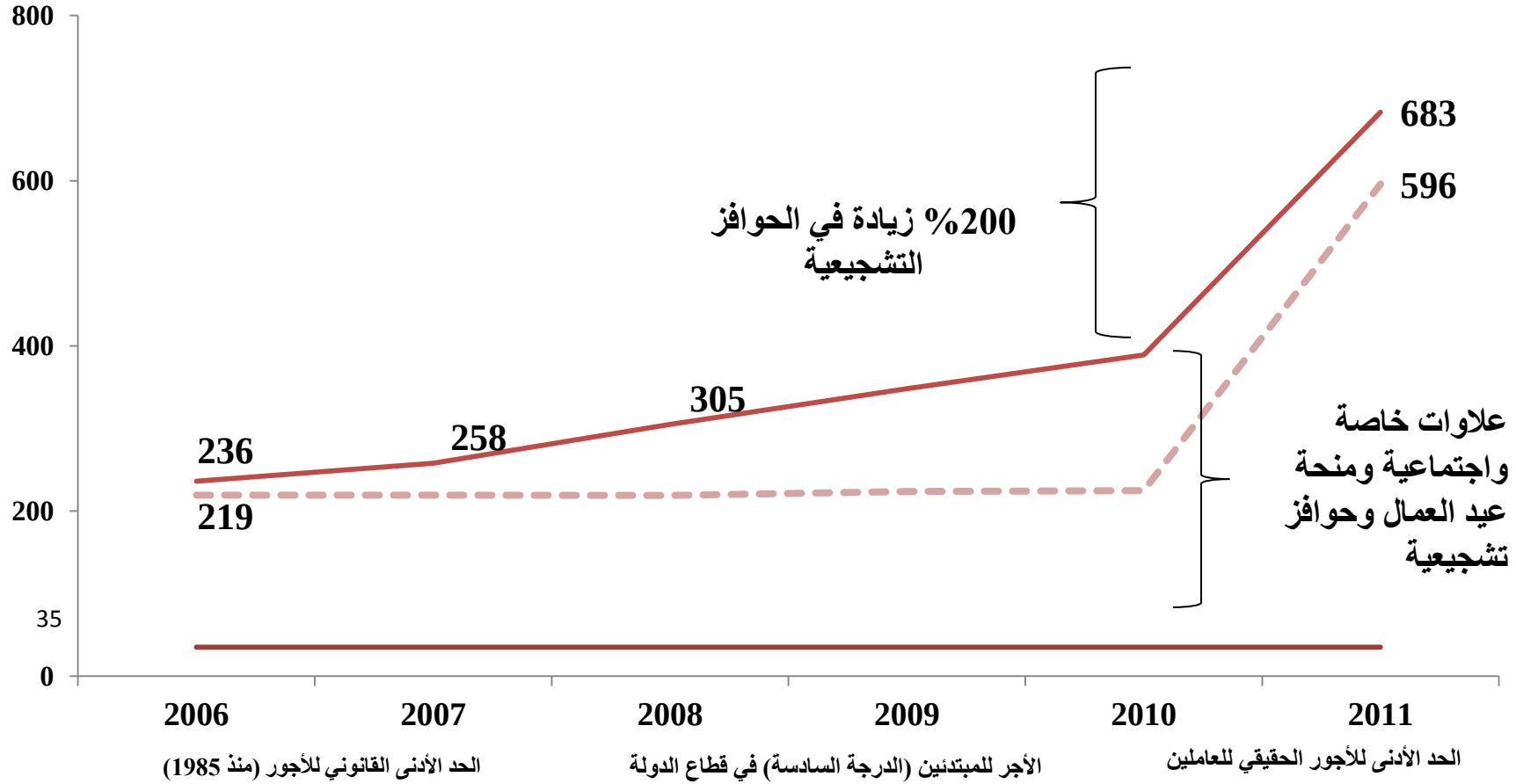

المصدر: تأثير الحد الأدنى للأجور على التشغيل والأجور في القطاع العام (نهى عمر وهبة عبد اللطيف) – الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: بيانات مؤشرات التنمية الدولية باستثناء عام 2011، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الدولة: القطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

بعد قرار رفع الحد الأدنى للأجور مؤخرا، أصبح نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي للفرد يتماشى مع الدول المماثلة لمصر

نسبة الحد الأدنى للأجور للناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد (بالدولار الأمريكي في 2010)

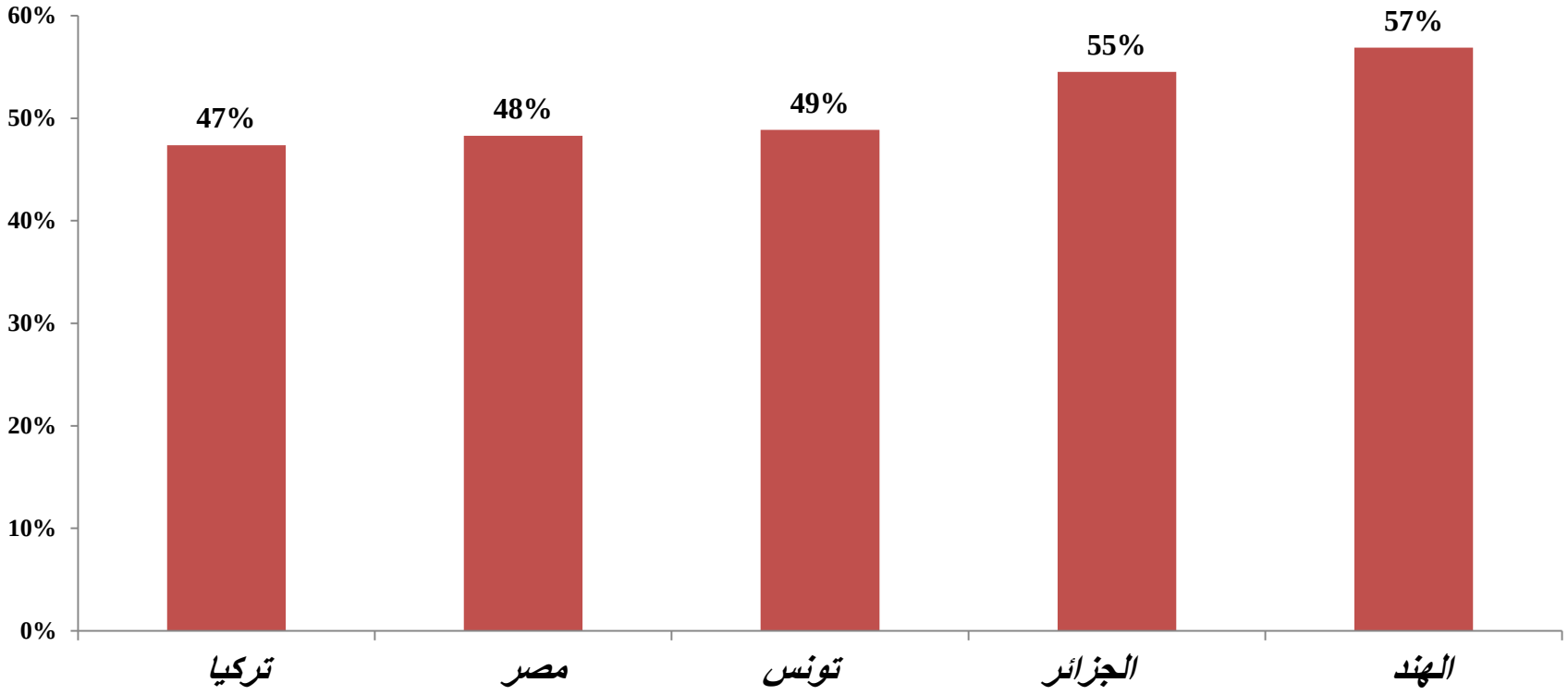

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتم الحصول على بيانات الحد الأدنى للأجور بصورة منفصلة لكل دولة على حدا المصادر الوطنية.

تضخم متوسط الأجر على المستوى القطاعي
بخاصة في قطاعي الوساطة المالية والتعدين

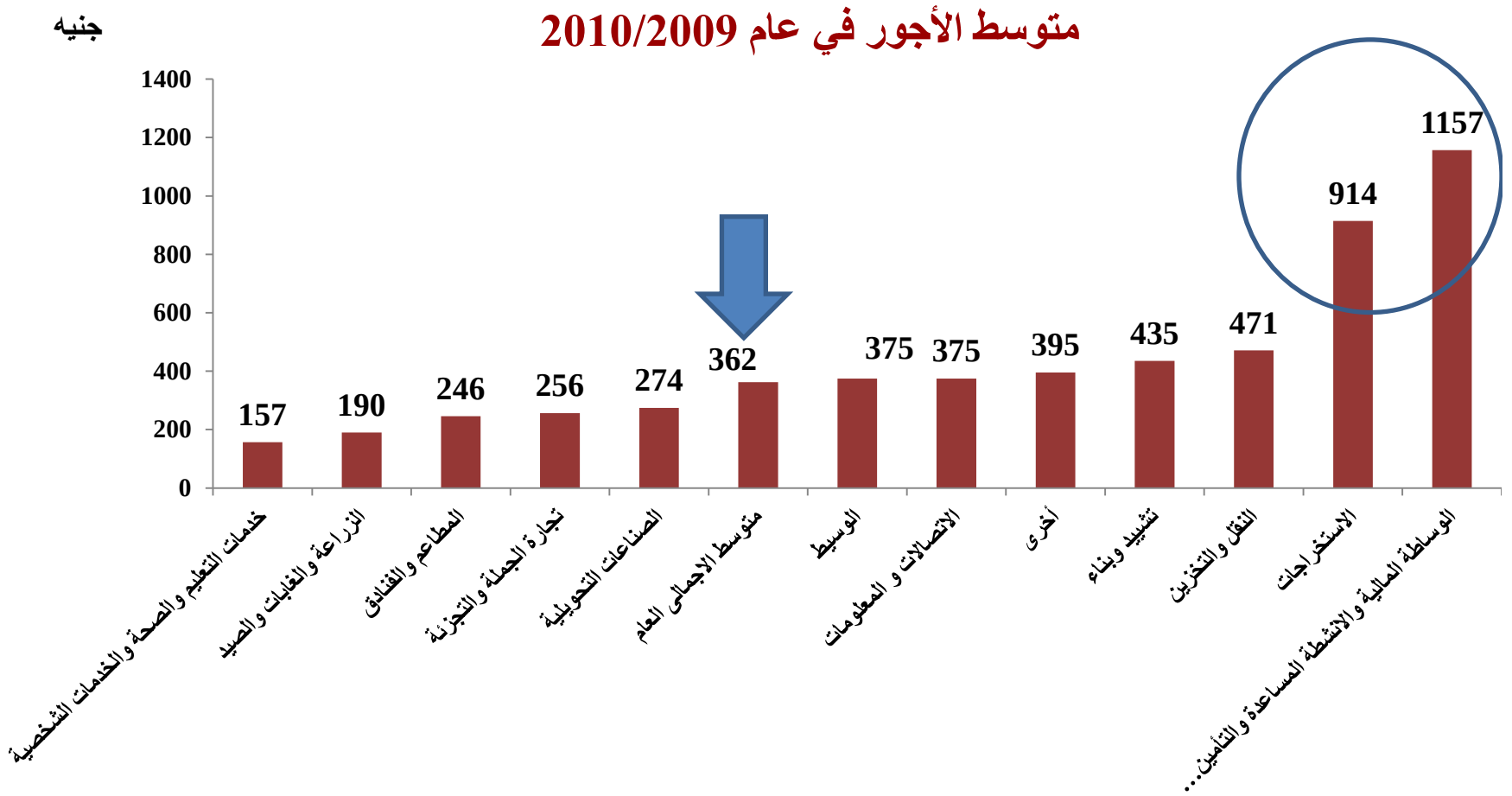

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتشغيل والأجور (مسح العمالة بالعينة في مصر) – جميع بيانات الأجور تمثل متوسط الأجور أسبوعيا.

رغم أن الأجر في المناطق الحضرية هو الأعلى (401 جنيه/أسبوع في المتوسط)، بينما الأجر في المناطق الريفية هو الأدنى (275 جنيه/ أسبوع)، إلا أن ....

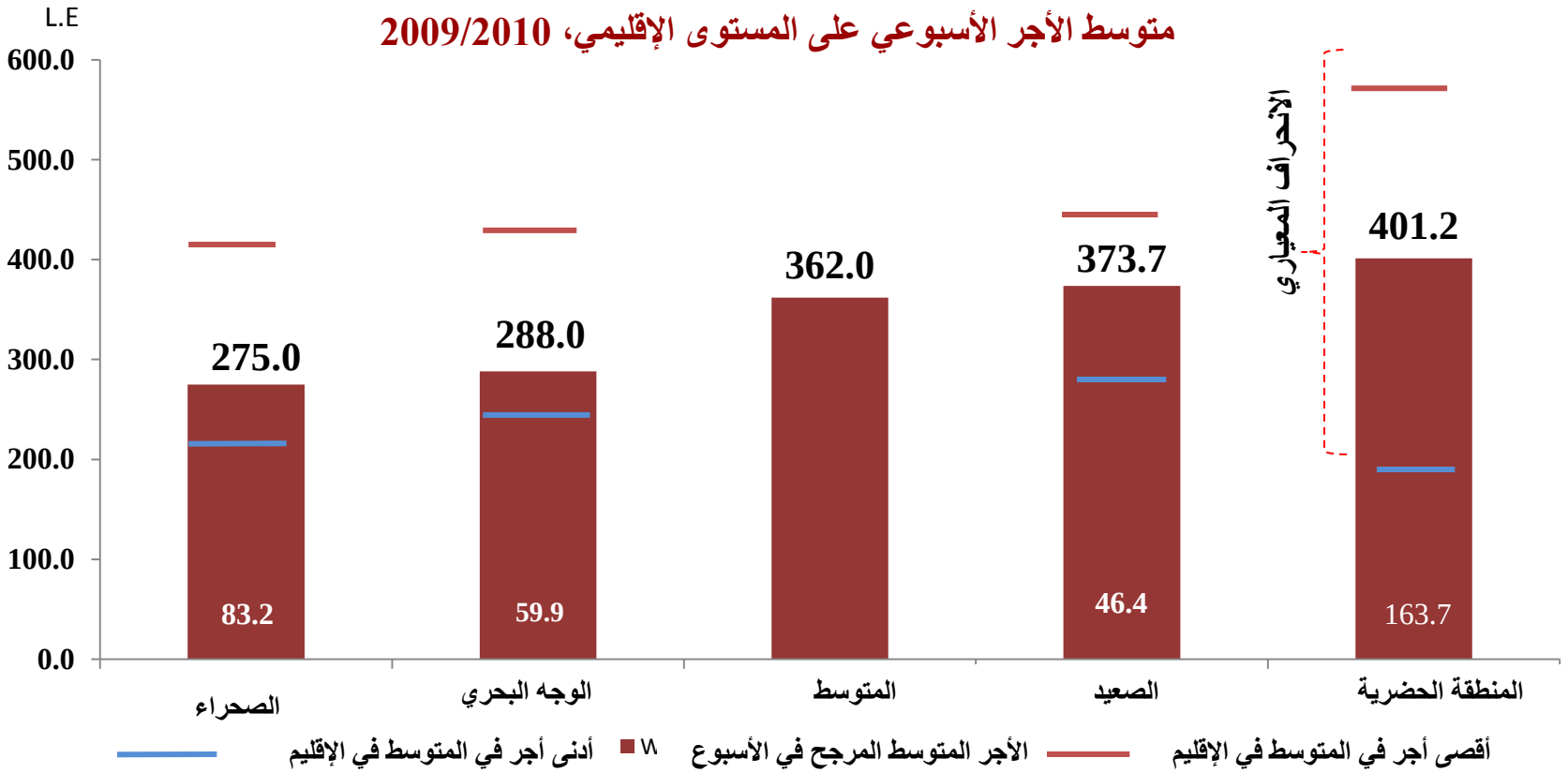

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتشغيل والأجور، (مسح العمالة بالعينة في مصر) – كافة البيانات تعبر متوسط الأجر/ أسبوعيا.

أعلى تباين في الأجور كان في المناطق الحضرية يليها مناطق الصحراء ثم الوجه البحري وأخيرا الوجه القبلي

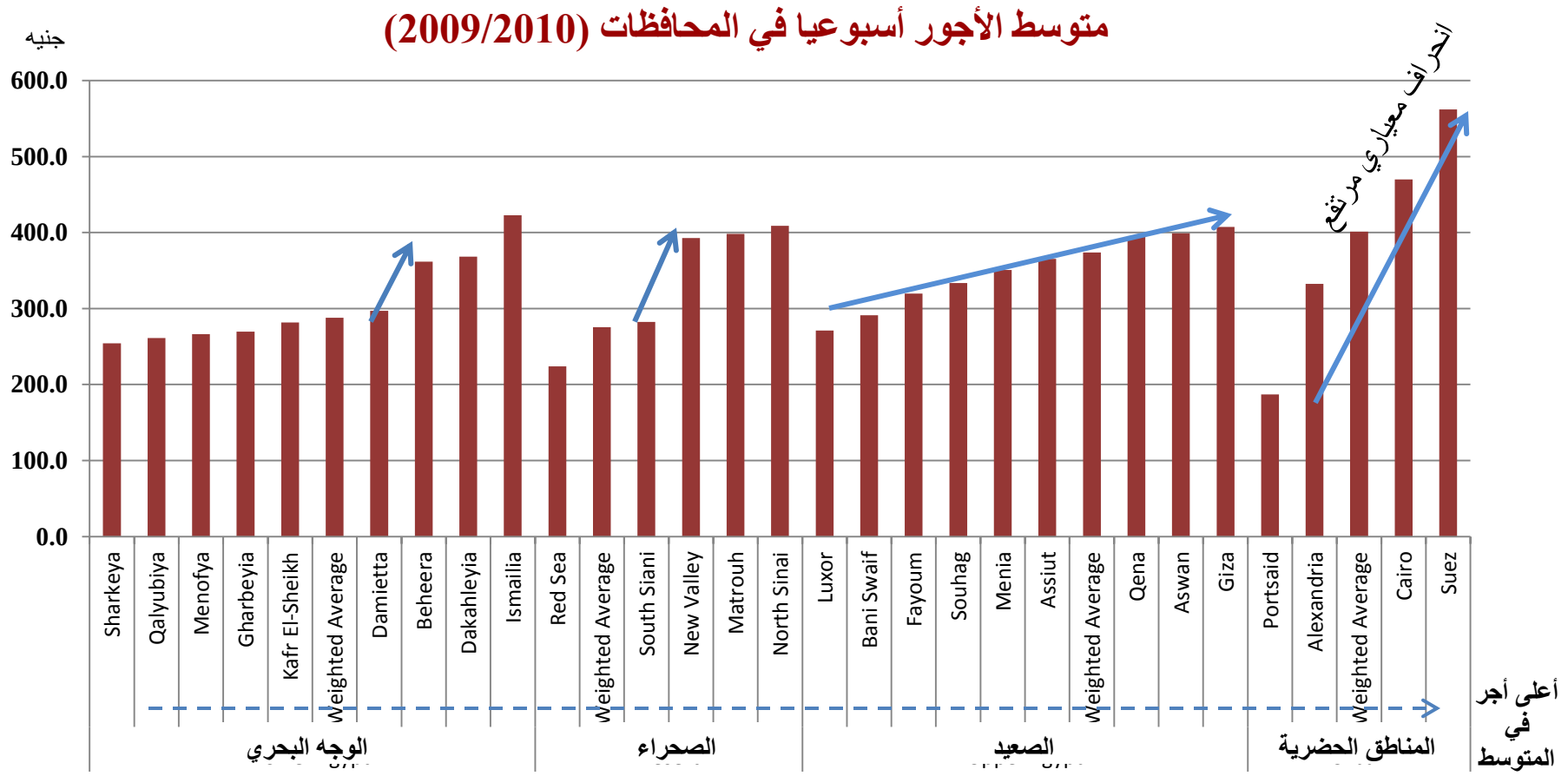

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتشغيل والأجور، (مسح العمالة بالعينة في مصر) – كافة البيانات تعبر عن متوسط الأجور أسبوعيا.

2- الأجور والتشغيل والإنتاجية على مستوى:

- القطاعات الاقتصادية
- المحافظات

2- الأجور والتشغيل والإنتاجية في القطاعات الاقتصادية

يتبين من متوسط المساهمة القطاعية في النمو الحقيقي والتشغيل (2007/2008-2009/2010) عدم توازن محتوى الوظائف: مما يعكس سوء توزيع القيمة المضافة

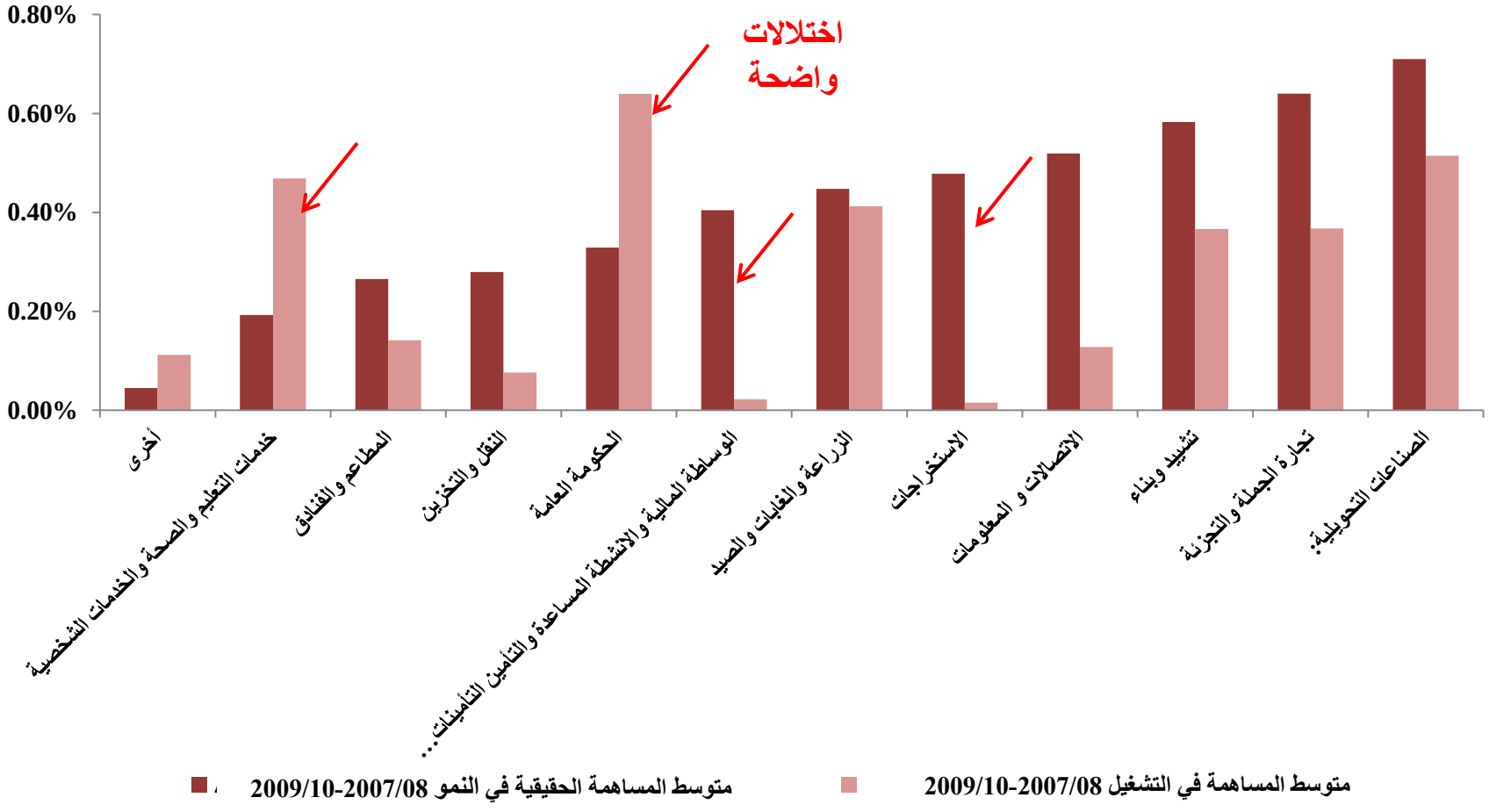

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى السلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط.

محتوى الوظائف في النمو هو الأدنى في أقصى اليمين والأعلى في أقصى اليسار حيث تتطلب العمالة الفائضة إعادة توزيع الموارد على القطاعات الأخرى مرتفعة الإنتاجية

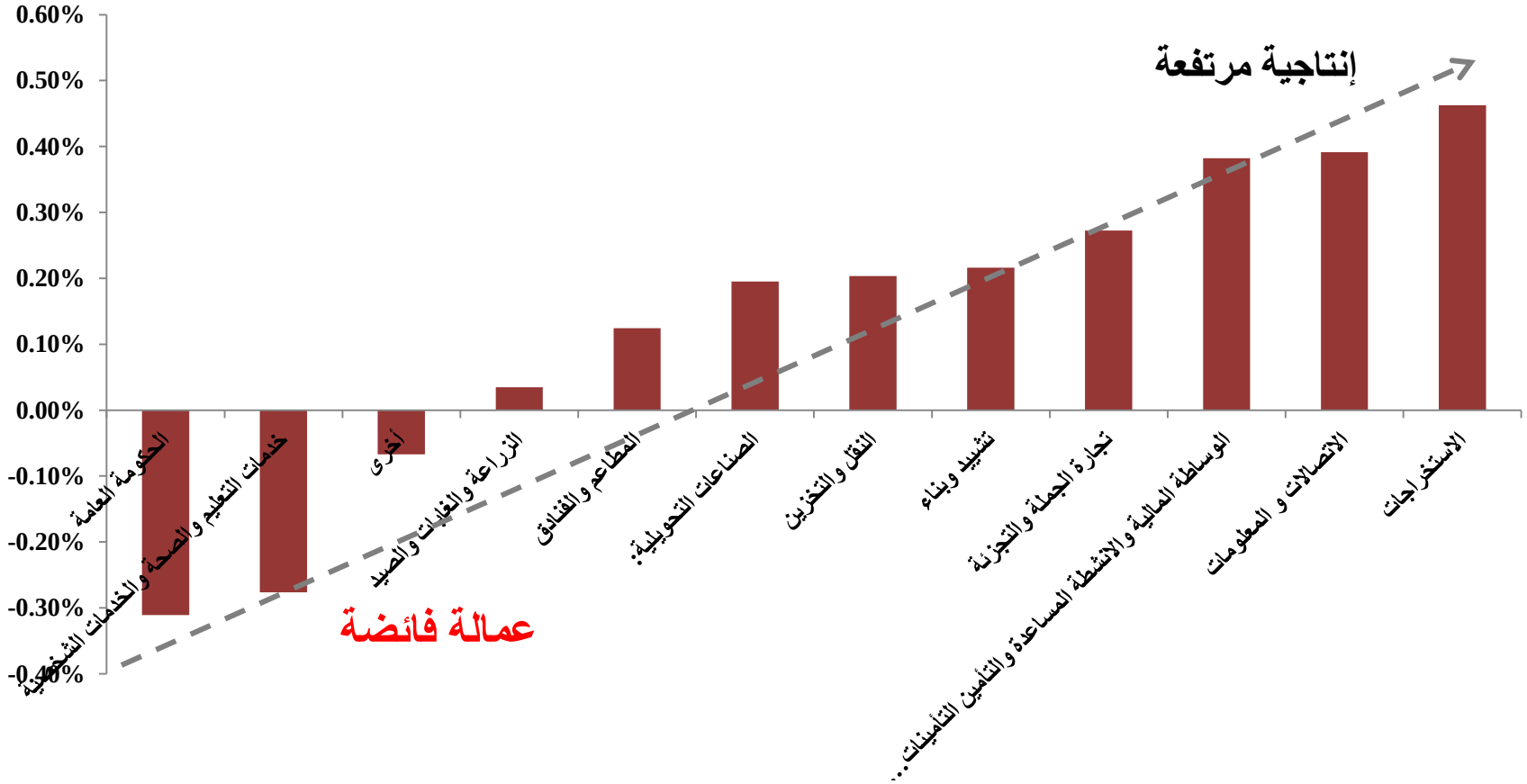

الفجوة بين متوسط المساهمة الحقيقية في النمو ومتوسط المساهمة في التشغيل 2009/10-2007/08

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى السلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط.

في القطاع العام: ثمة اختلالات كبيرة بين إستراتيجية التشغيل الزائد مقارنة بمحدودية المساهمة في النمو ..

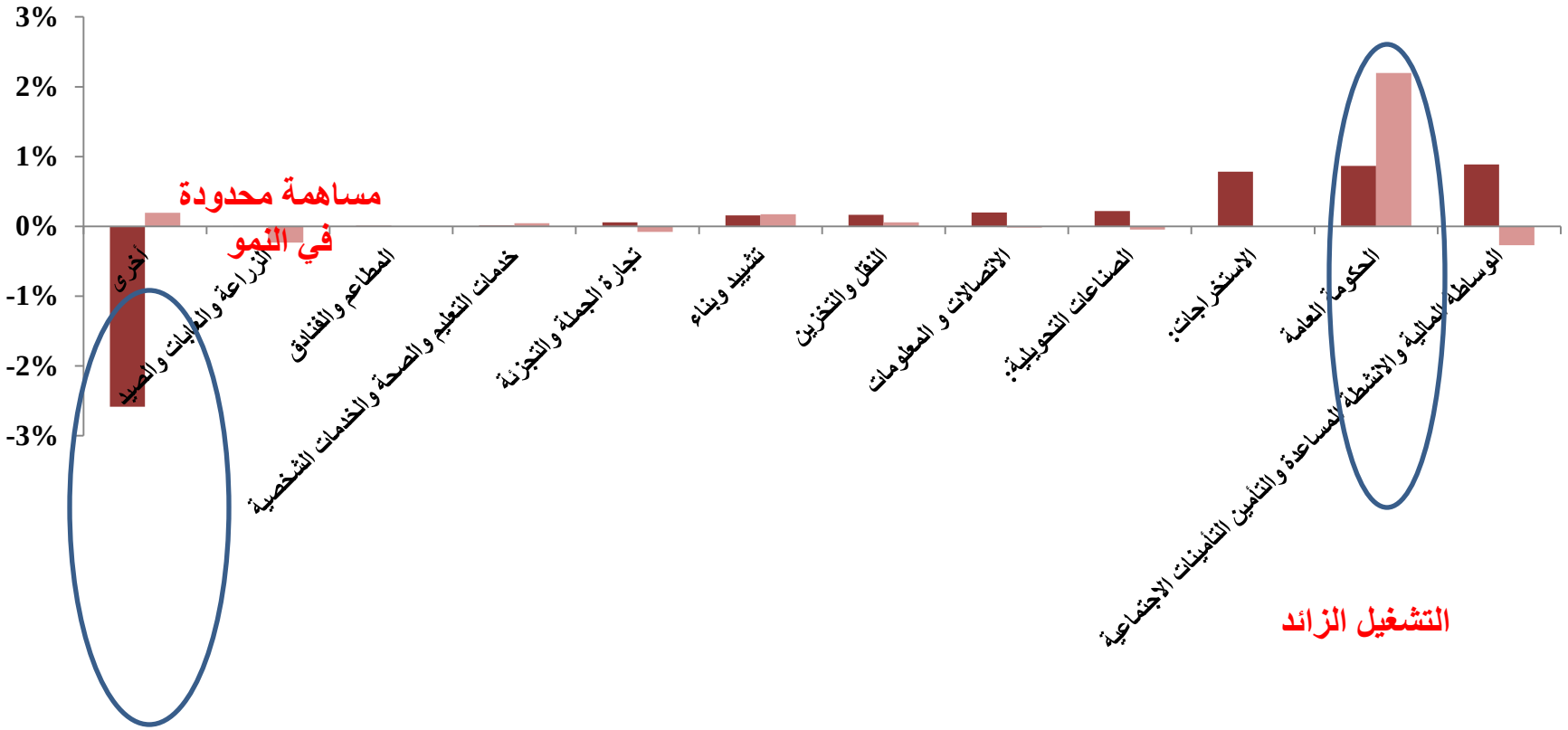

** "أخرى" تشمل قناة السويس وقطاعي المياه والكهرباء وأنشطة التأجير.

وخلافا لذلك يمكن زيادة التشغيل في القطاعات العامة التي ترتفع مساهمتها في النمو

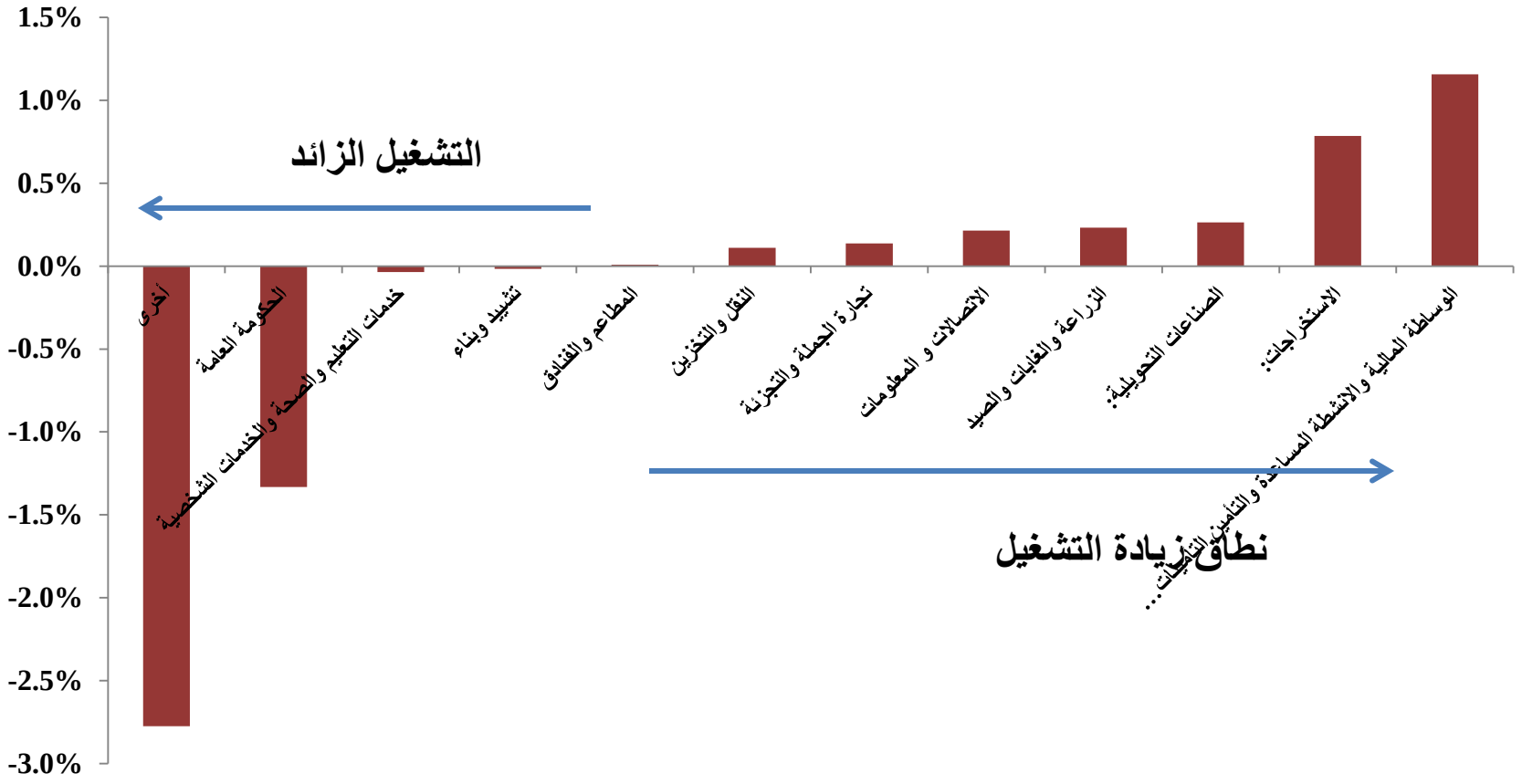

■ الفجوة بين متوسط مساهمة القطاع العام في النمو وفي التشغيل 2009/10-2007/08

** "أخرى" تشمل قناة السويس وقطاعي المياه والكهرباء وأنشطة التأجير.

في القطاع الخاص: يمكن زيادة التشغيل في كثير من القطاعات عدا التعليم والخدمات المالية

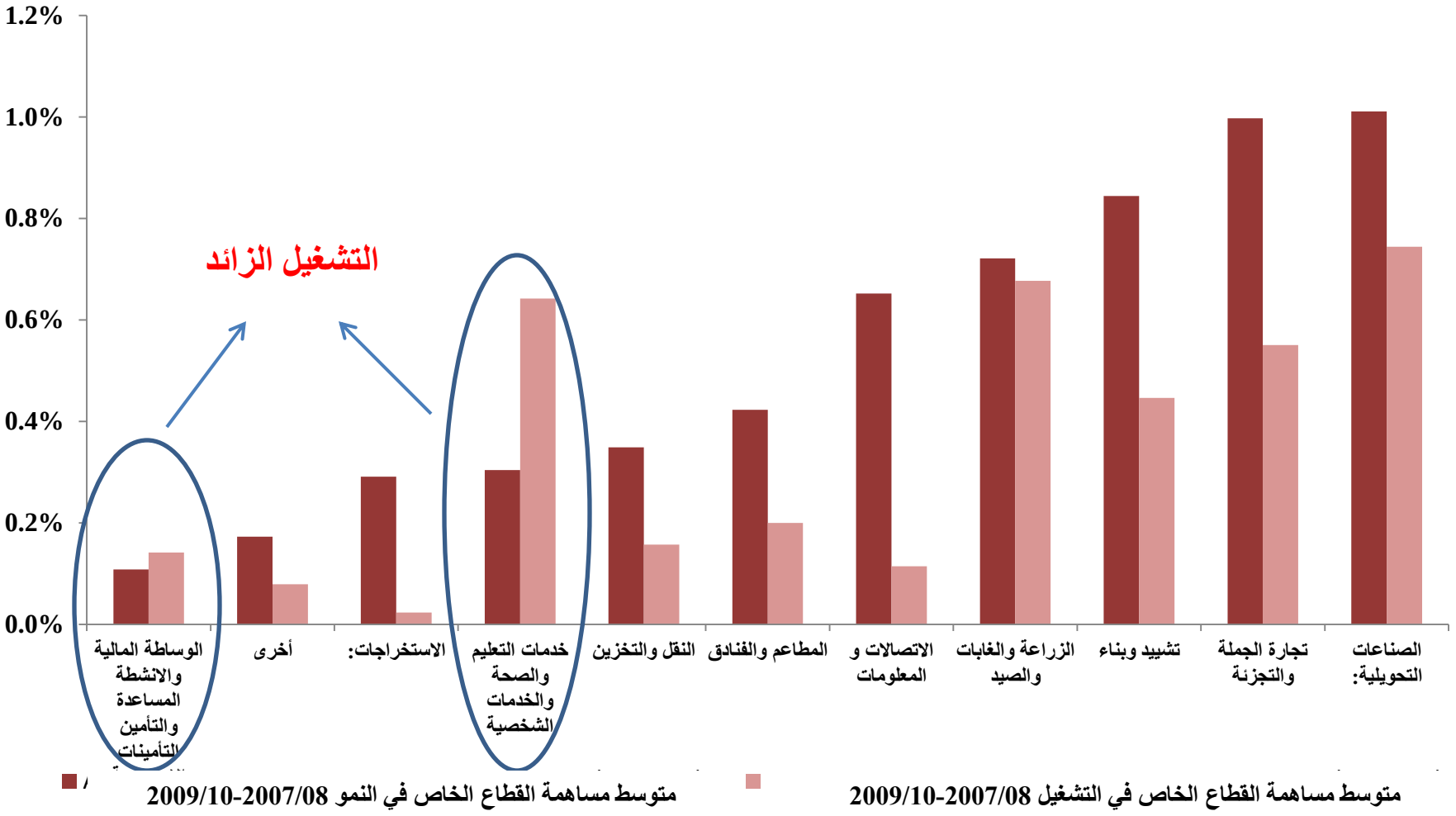

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى السلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط.

لا بد من إعادة التوازن في القطاع الخاص لزيادة الأجور مع الإنتاجية

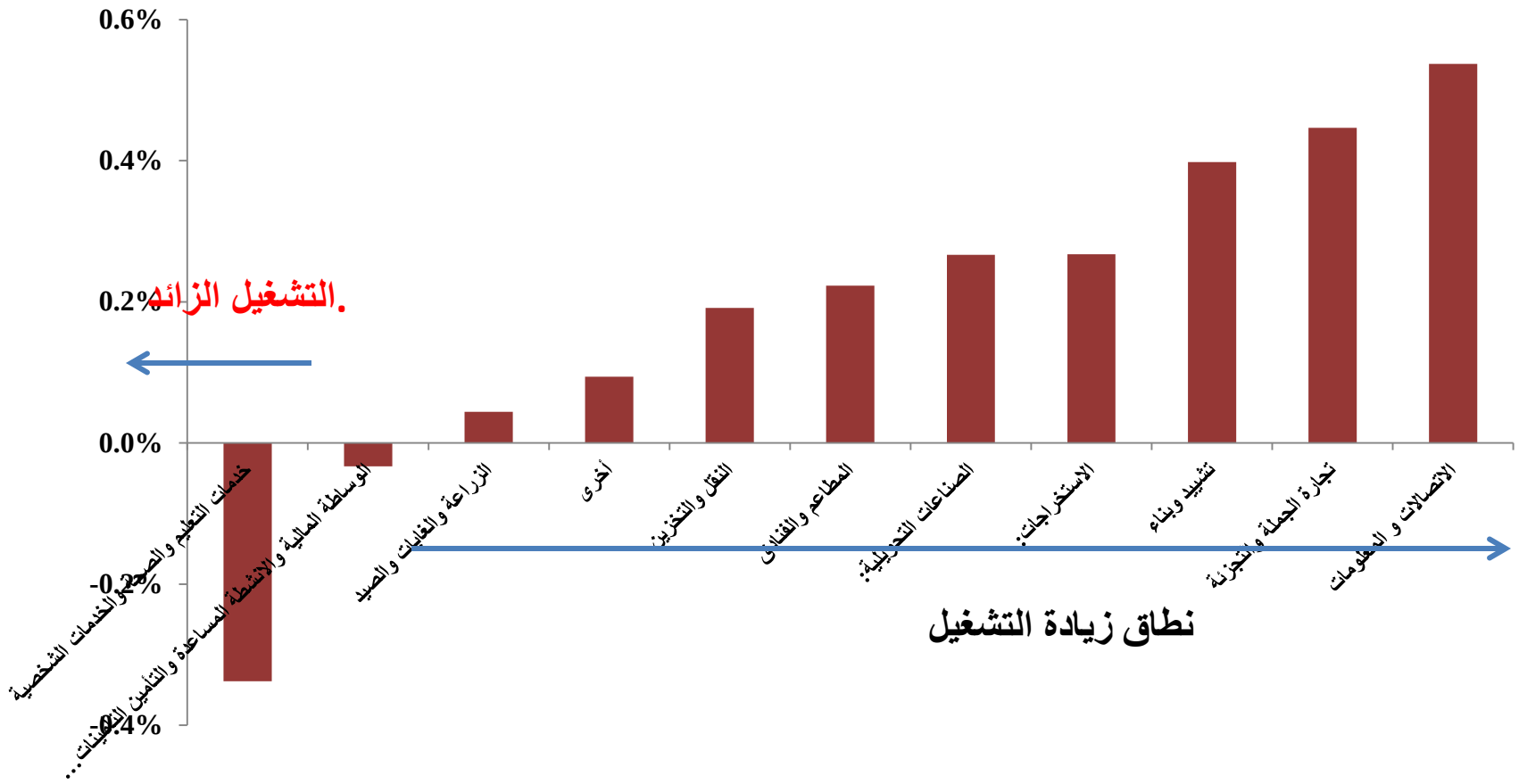

الفجوة بين متوسط مساهمة القطاع الخاص في النمو والتشغيل 2009/10-2007/08

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى السلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط.

تتيح الموارد الخاصة زيادة فرص العمل بصورة أفضل في التشييد والبناء والتجارة والاتصالات بينما يمكن أن يخلق القطاع العام مزيدا من فرص العمل في القطاعين المالي والتعدين.

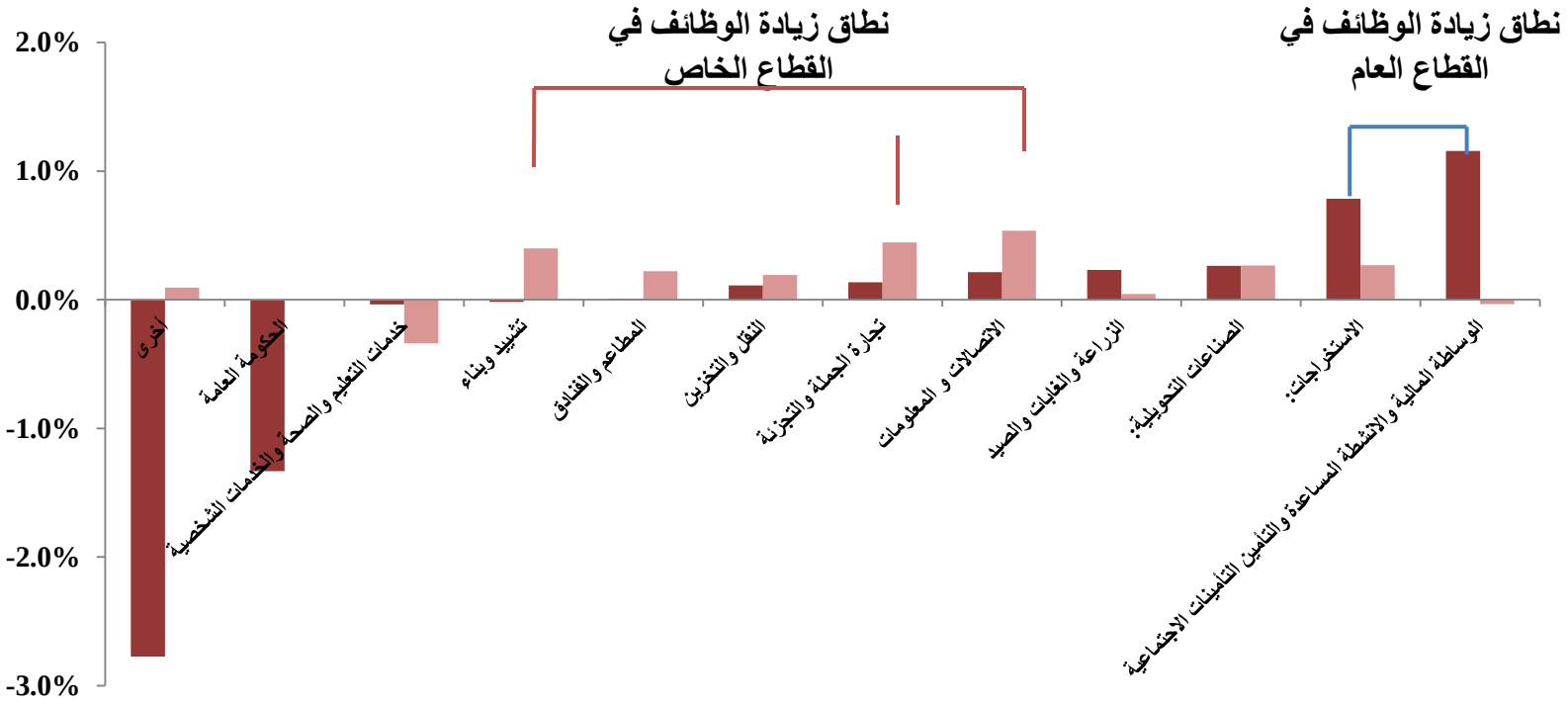

الفجوة بين متوسط مساهمة القطاع العام في النمو والتشغيل 2007/08-2009/10

الفجوة بين متوسط مساهمة القطاع الخاص في النمو والتشغيل 2007/08-2009/10

** أخرى تشمل قناة السويس وقطاعي المياه والكهرباء وأنشطة التأجير.

تظهر القطاعات التي بها أعلى نسبة تشغيل أدنى نسبة إنتاجية والعكس صحيح، مما يدل على اختلال إستراتيجية التشغيل وفقا للإنتاجية

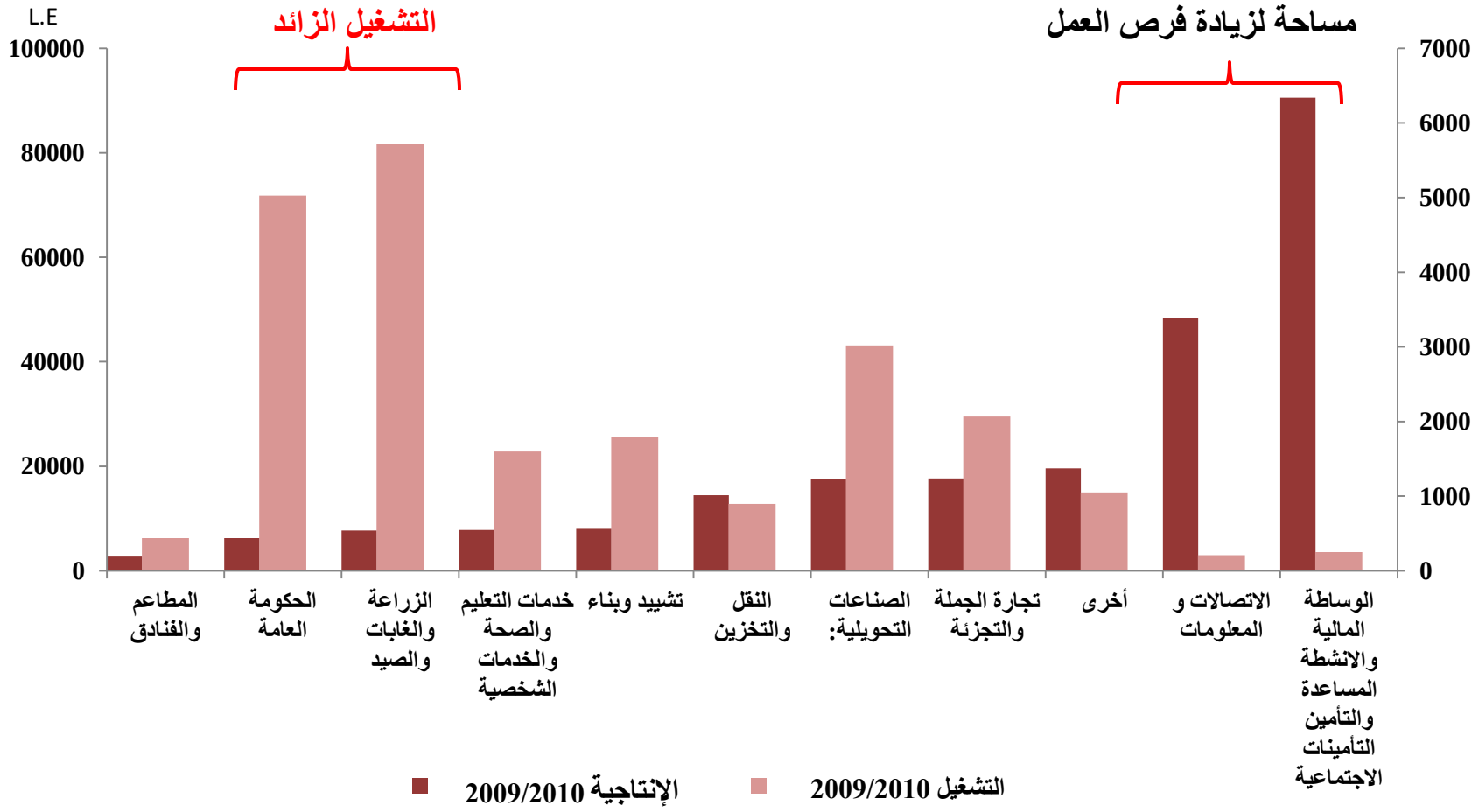

المصدر: السلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط.

يتضح من متوسط الأجور الاسمية القطاعية والنمو الحقيقي في الإنتاجية (2009/08-2010/09) عدم توازن تعويضات العمال وفقا للمساهمات في القيمة المضافة

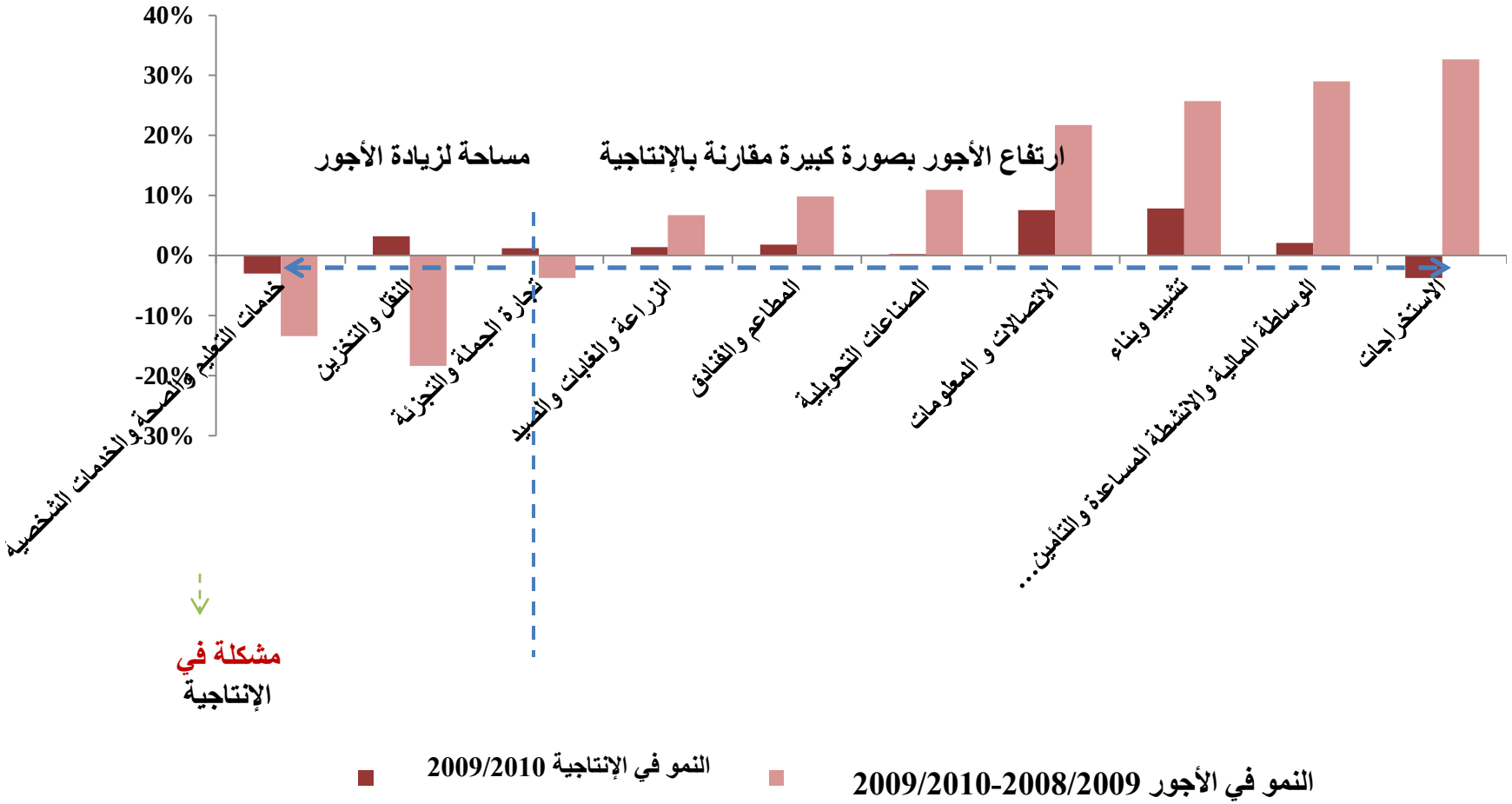

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا للسلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط والنشرة السنوية للتشغيل والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يتضح من الشكل على اليسار أن نمو الإنتاجية يفوق النمو في الأجور الاسمية، وبالتالي ثمة نطاق لزيادة تعويضات العمالة. وخلافا لذلك، يبين الشكل على اليمين زيادة التعويضات بصورة كبيرة مقارنة بالإنتاجية

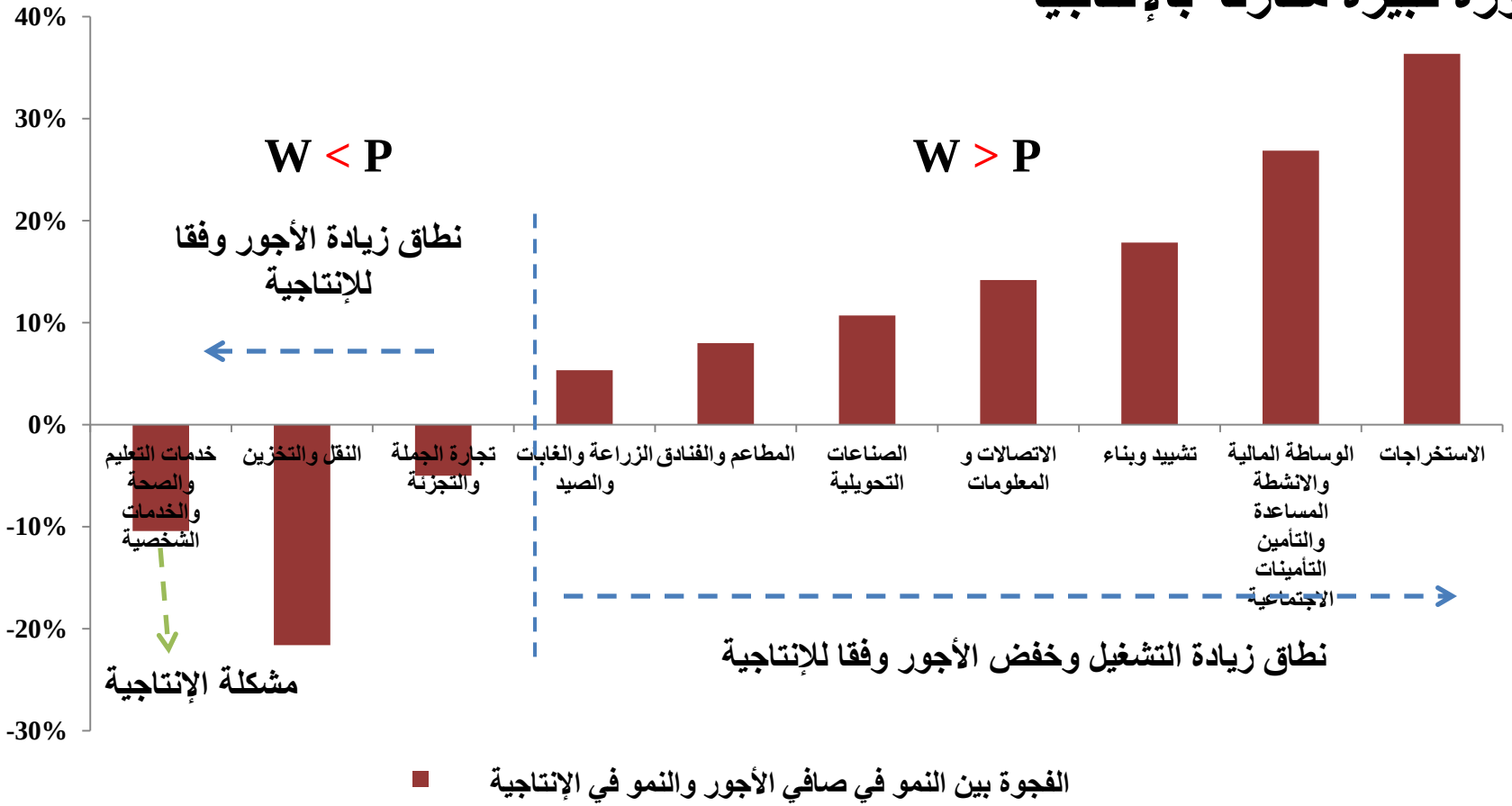

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا للسلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط والنشرة السنوية للتشغيل والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الأنصبة القطاعية من الاستثمار الحقيقي والتشغيل ونمو الإنتاجية تبين عدم توازن التوزيع مما يحدد نطاق خلق فرص العمل وفقا لإستراتيجية الاستثمار

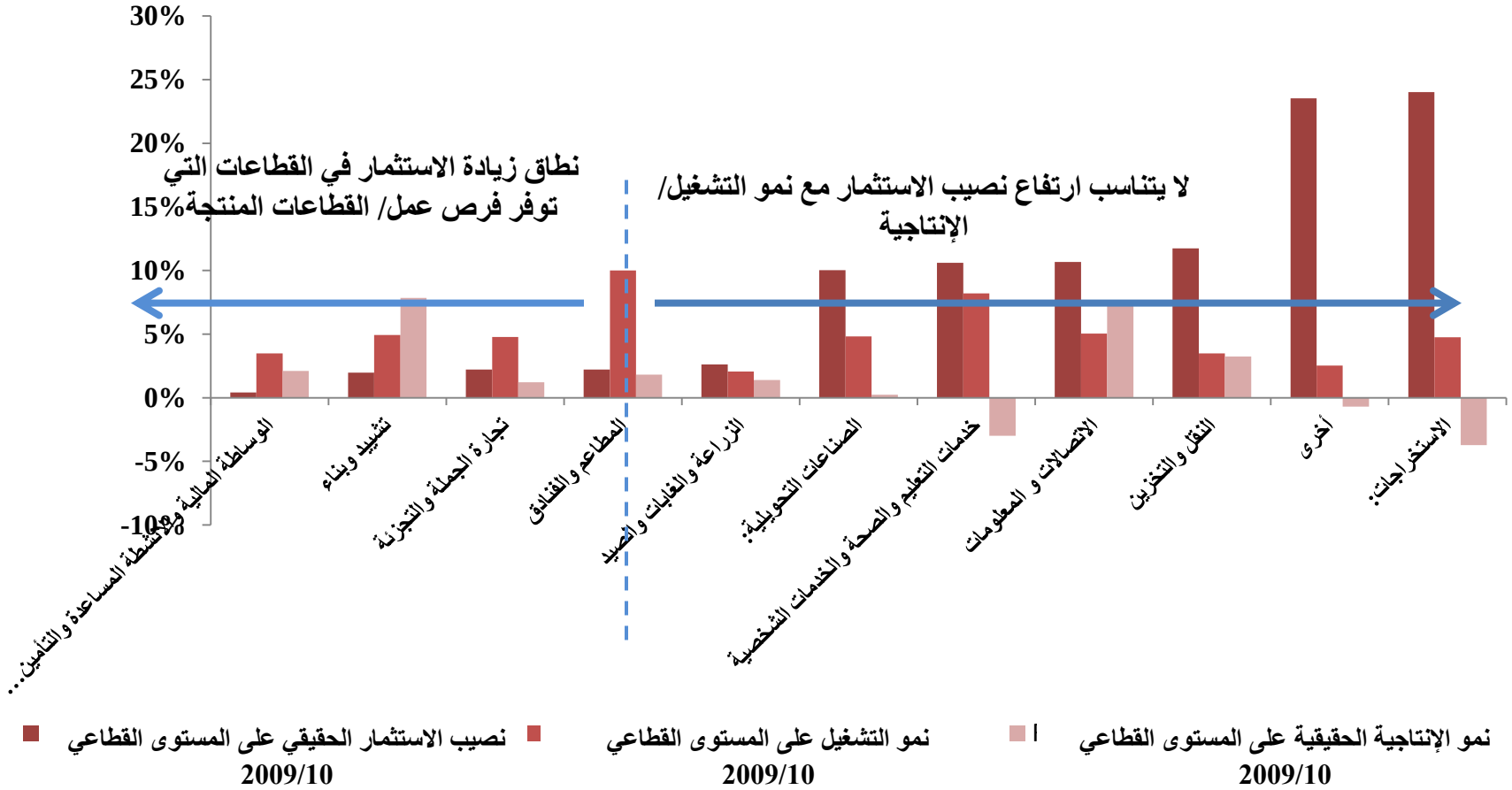

المصدر: حسابات الباحثة استنادا للسلسلة السنوية للناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط

يتضح مما سبق،

1. عدم توازن التوزيع بين نمو التشغيل القطاعي والمؤشرات القطاعية الأخرى مما يتطلب تدخل حكومي يستهدف زيادة محتوى الوظائف في النمو
2. ثمة اختلال ملحوظ بين تعويضات العمالة وإنتاجيتهم في القطاعات المختلفة، نظرا لتحقيق القطاعات معدلات نمو ذات محتوى وظائف متباين
3. يمكن زيادة الأجور في القطاع الخاص والذي تتجاوز نسبة مساهمته في النمو بصورة كبيرة نسبة مساهمته في التشغيل
4. التشغيل الزائد في الحكومة وبعض القطاعات الخاصة يتطلب إعادة توزيع الموارد بهدف زيادة الإنتاجية ودعم الأجور المرتفعة
5. ضرورة إعادة توزيع الاستثمارات وفقا لأولويات التشغيل:
   - تتميز القطاعات ذات أدنى أنصبة من الاستثمار بمحتوى وظائف مرتفع
   - القطاعات ذات أنصبة استثمار مرتفعة لا توفر تشغيل يتناسب مع هذه الأنصبة فضلا عن تدني معدلات الإنتاجية بها

2- الأجور والتشغيل والإنتاجية في المحافظات

2 يختلف متوسط الأجر من محافظة لأخرى

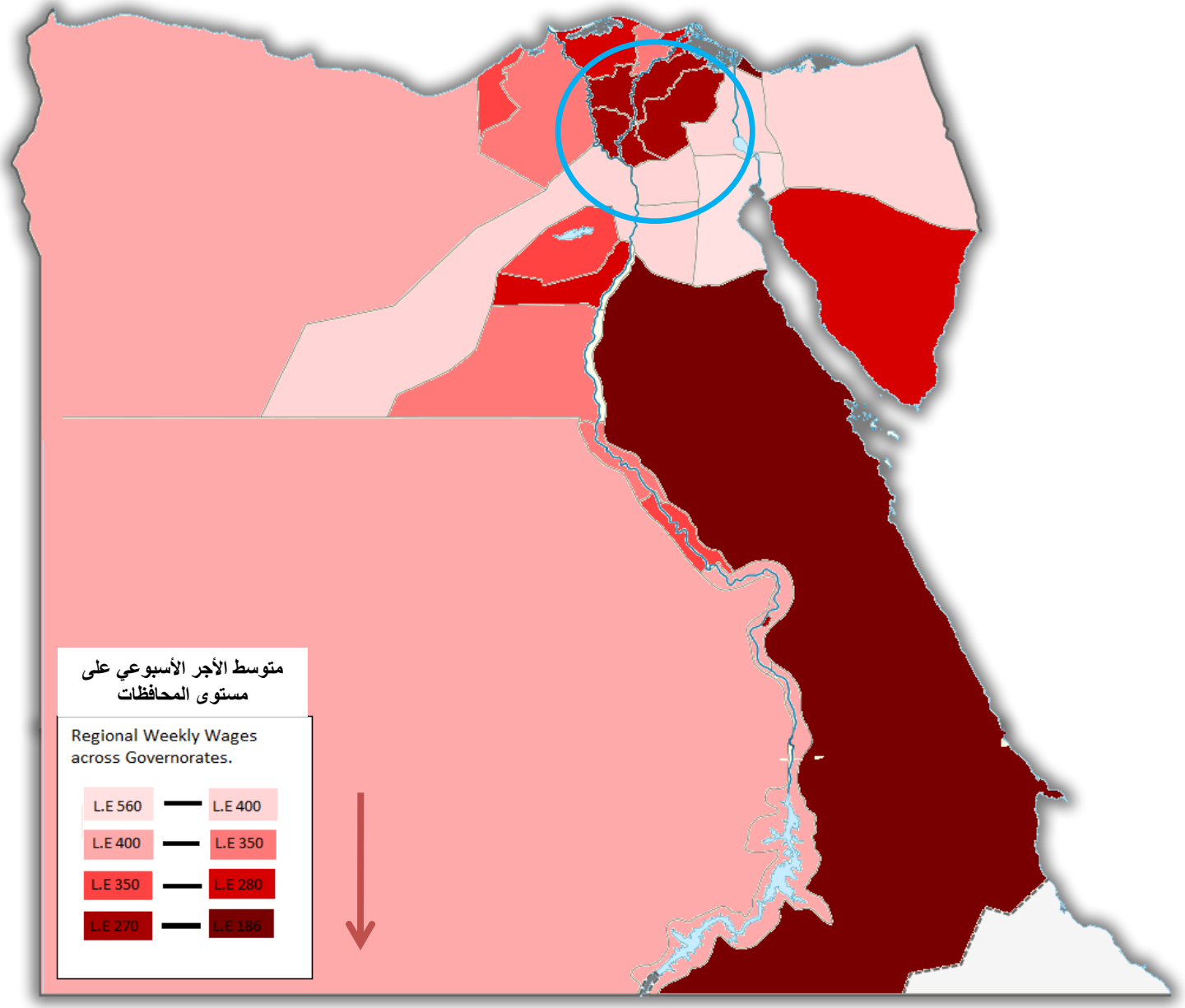

2 تتركز الوظائف الأعلى أجرا في السويس، أما الأقل أجرا فتوجد في الشرقية

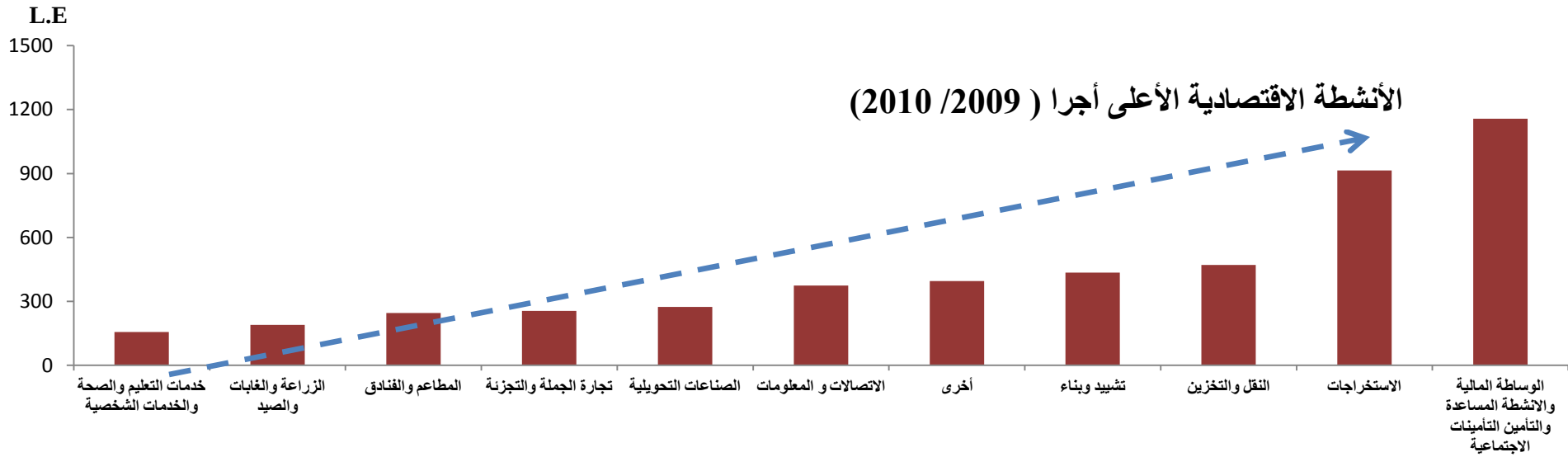

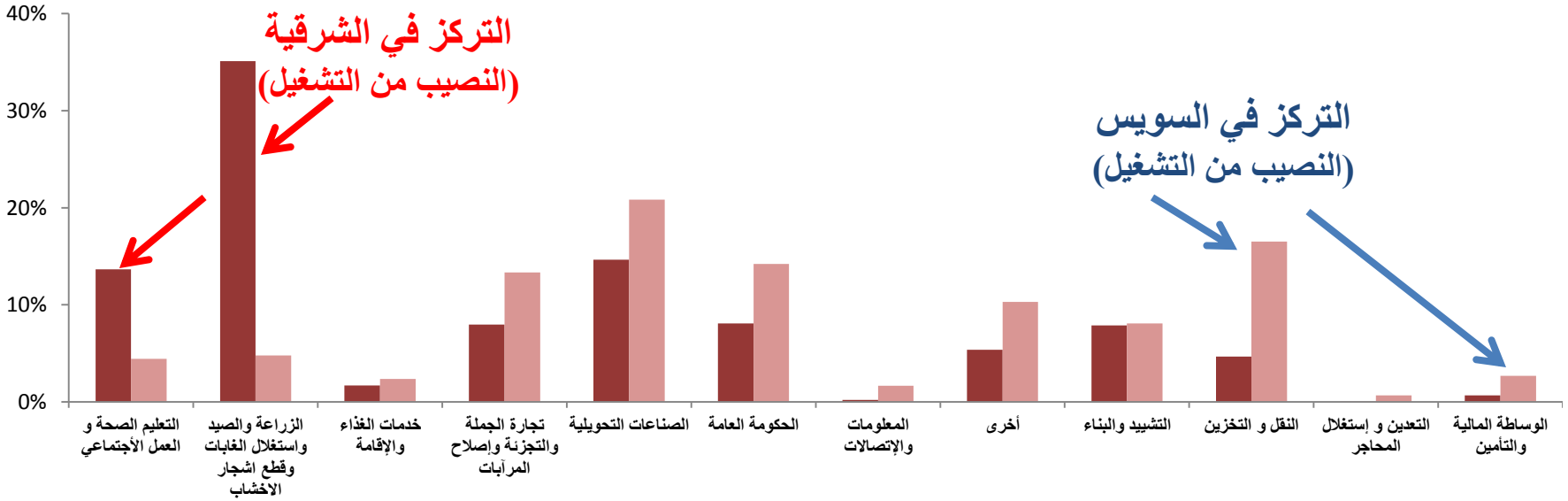

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا للكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتقديرات عدد المشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي والمحافظة، 2010 والنشرة السنوية للتشغيل والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2009/ 2010.

2 نظرا لتركز الأنشطة ذات الأجور المتدنية في بعض المحافظات، من الضروري أن تعمل سياسة الاستثمار على إعادة التوزيع الجغرافي للأنشطة

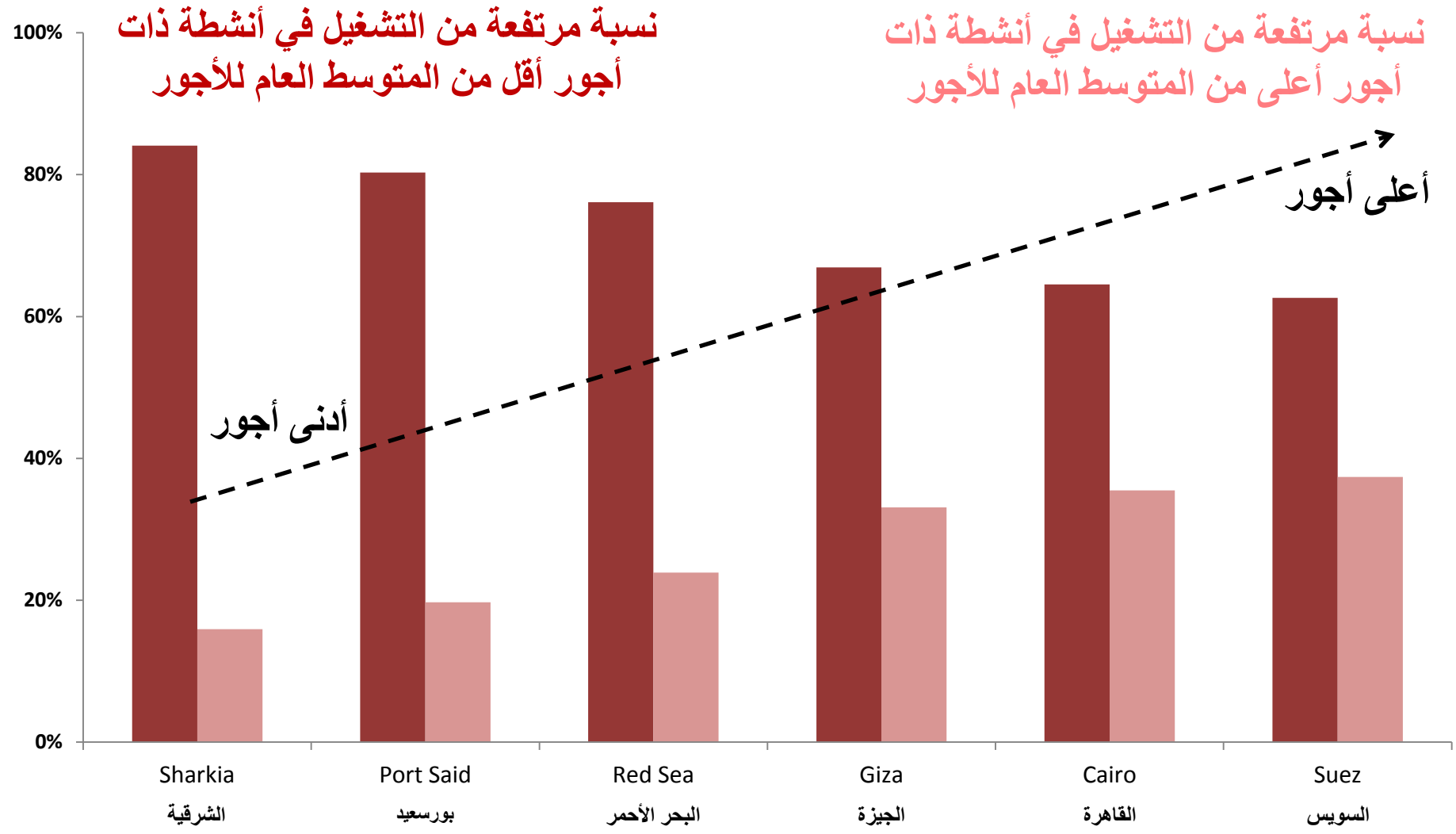

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لتقديرات الكتاب السنوي الإحصائي لعدد المشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي والمحافظة 2010.

2 يرتفع متوسط الأجر في المحافظات التي تزيد بها نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص في أنشطة مرتفعة الأجر

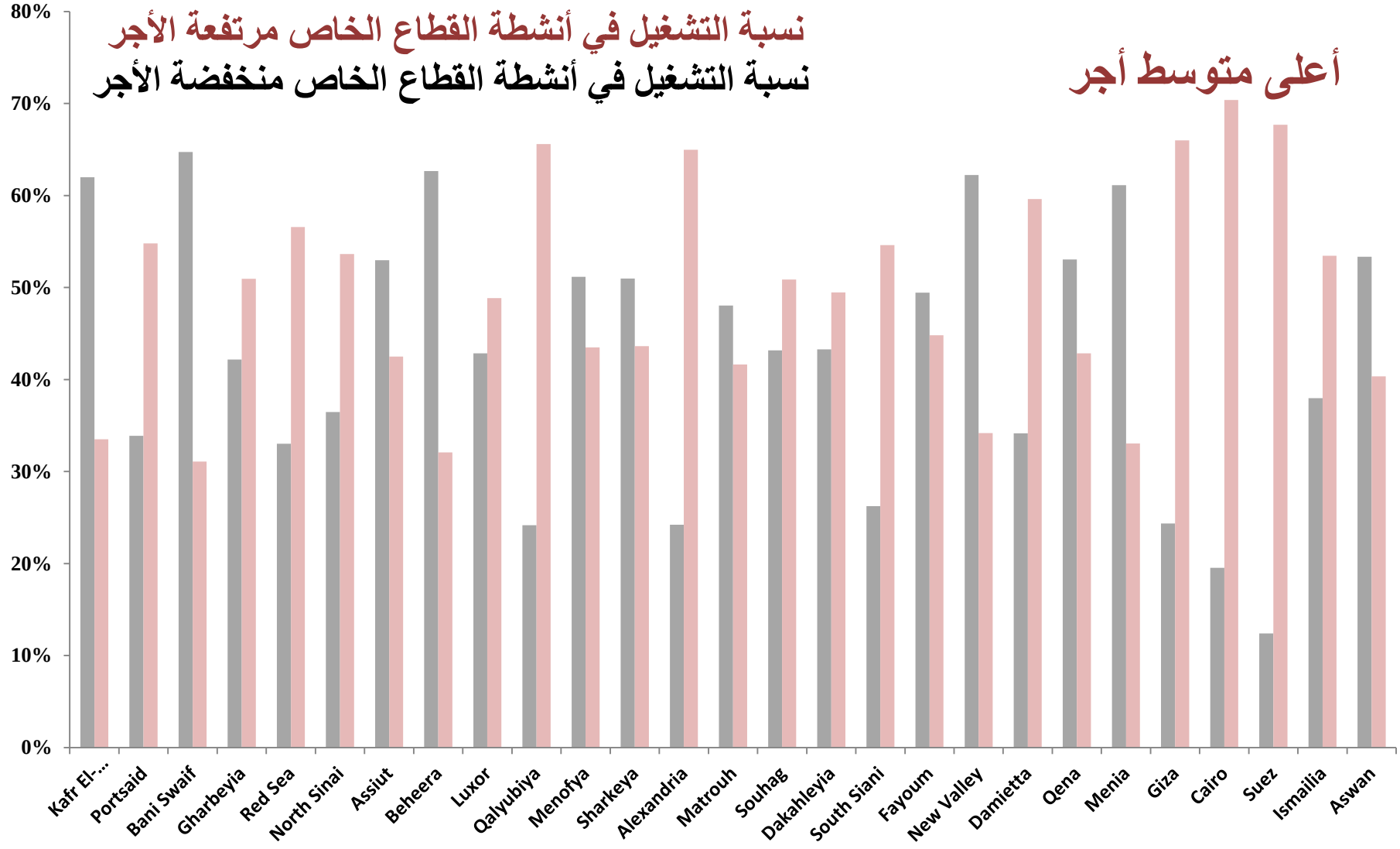

2 يرتفع متوسط الأجر في المناطق الحضرية التي تزيد بها نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص في أنشطة مرتفعة الأجر

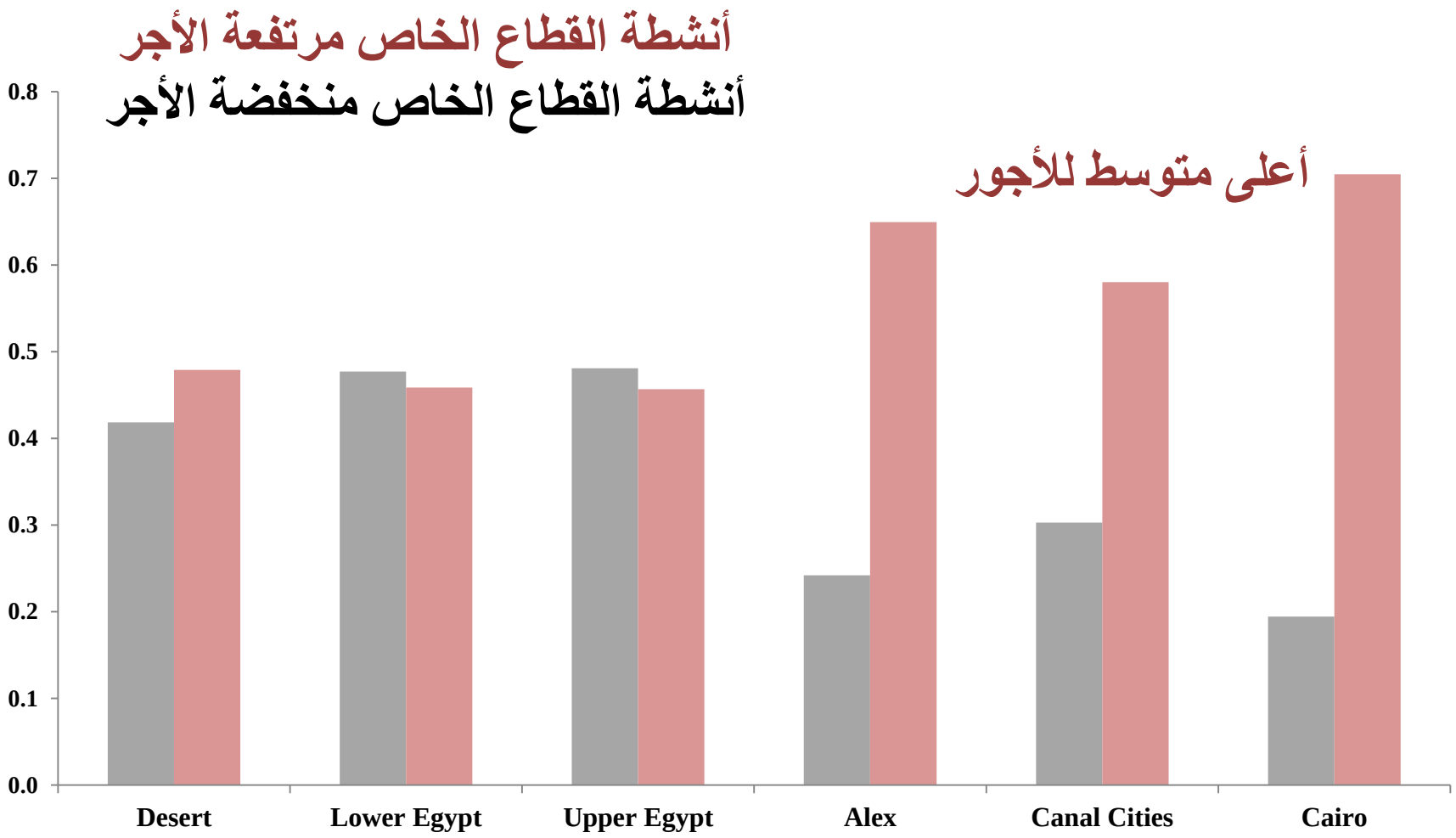

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لتقديرات الكتاب السنوي الإحصائي لعدد المشتغلين وفقا للنشاط الاقتصادي والمحافظة 2010.
* محافظات القاهرة، الإسكندرية ومدن القناة مصنفة كمنطقة حضرية.

3- مقترحات لتطوير السياسة الحالية في ضوء الخبرة الدولية

3 حيث تؤكد الخبرة الدولية أنه من الممكن التمييز الإيجابي لصالح ...

- بعض القطاعات الاقتصادية لتوفير الحافز على العمل ورفع الإنتاجية (مثال: الهند والأورجواي واليابان والنمسا وألمانيا وإيطاليا)
- بعض المحافظات التي تعاني من ارتفاع حدة الفقر وتكلفة المعيشة وضعف الإنتاجية (مثال: الهند وإندونيسيا والمكسيك واليابان)*
- تشجيع عمالة الشباب وتنمية المهارات (مثال: الهند)
- المشروعات الصغيرة (التي يعمل بها أقل من 10 أفراد)

* يتطلب تحديد حد أدنى للأجور على مستوى المحافظات في مصر إجراء تعديلات قانونية لتطبيق اللامركزية.

3 ولكن مصر تطبق سياسة موحدة للحد الأدنى للأجور

على الرغم من التباين بين المحافظات والقطاعات الاقتصادية من حيث تكلفة المعيشة والإنتاجية والأجور

3 سيناريو (1): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لتكلفة المعيشة في كل محافظة (يعاني الوجه البحري من أعلى معدل للتضخم ويشمل أكبر نسبة من سكان الريف)

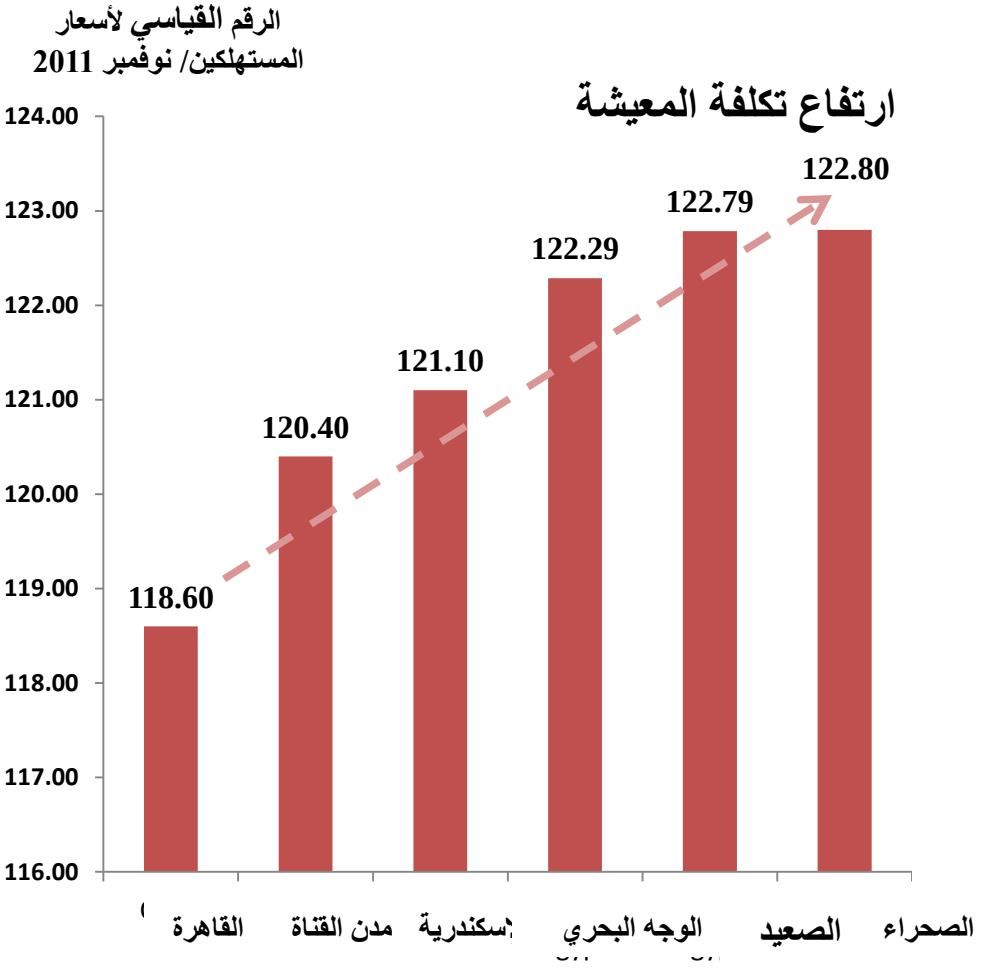

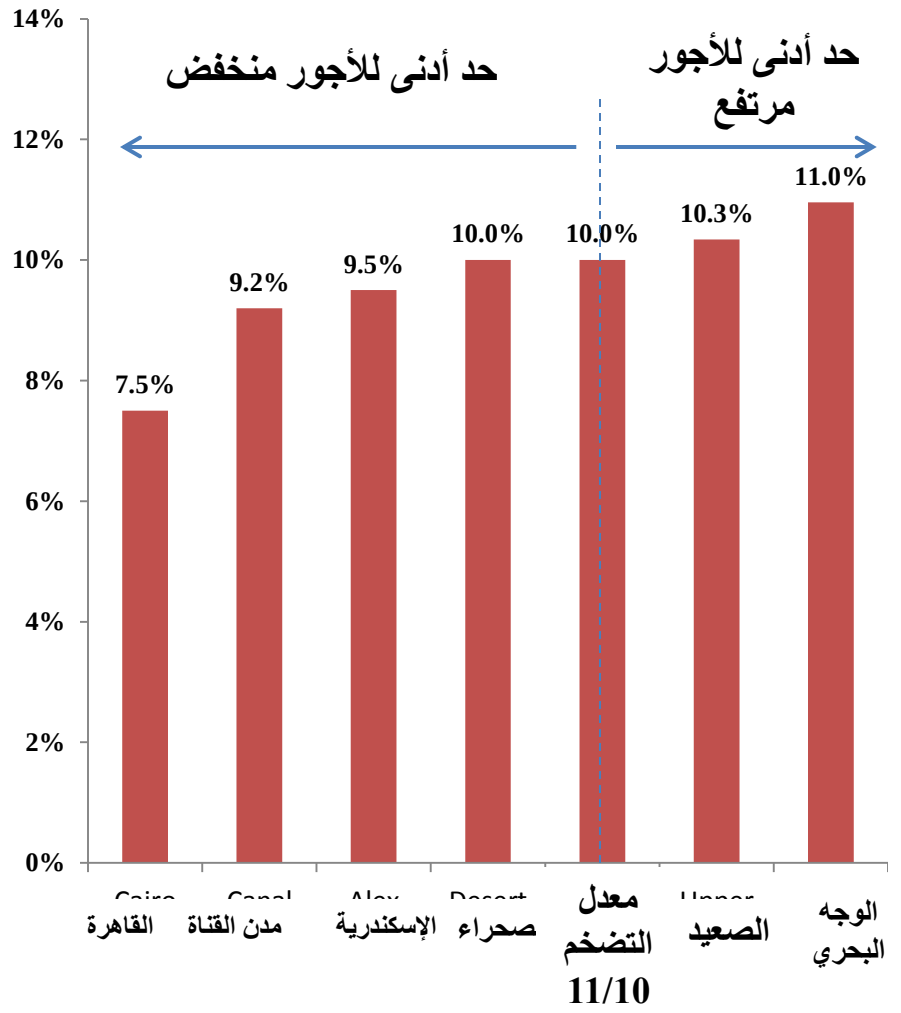

* يستدعي وضع الحد الأدنى للأجور على مستوى المحافظات في مصر إجراء تعديلات قانونية تستهدف تبني منهج اللامركزية.

المصدر: نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011.

3 سيناريو (1): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لتكلفة المعيشة في كل محافظة

من الممكن أن يتراوح الحد الأدنى للأجور بين 666 و690 جنيها

(بمقارنة معدل التضخم في كل محافظة بالمتوسط العام للتضخم)

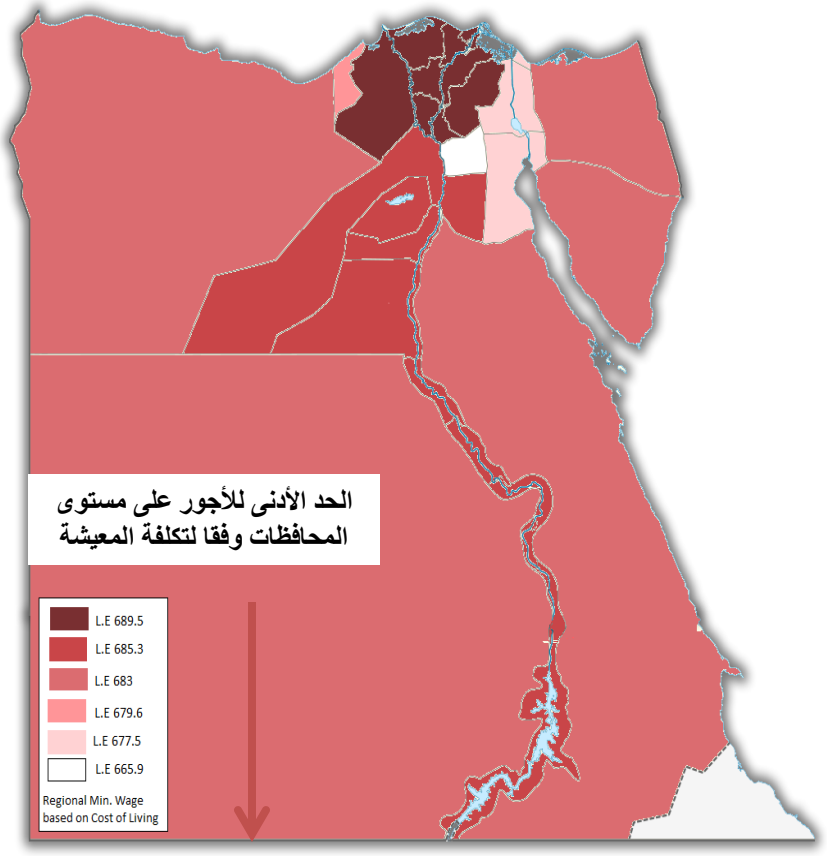

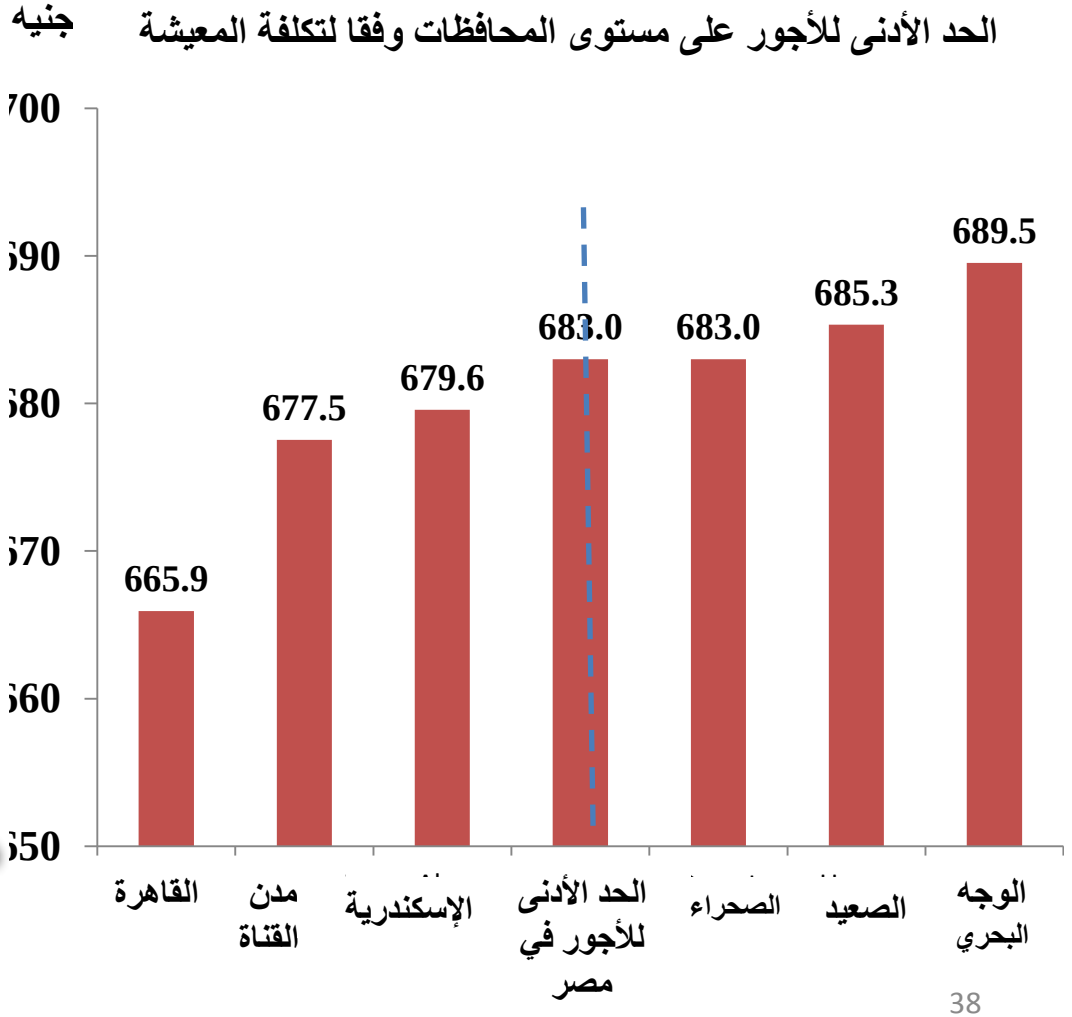

3 سيناريو (2): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لمتوسط الإنتاجية في كل قطاع اقتصادي

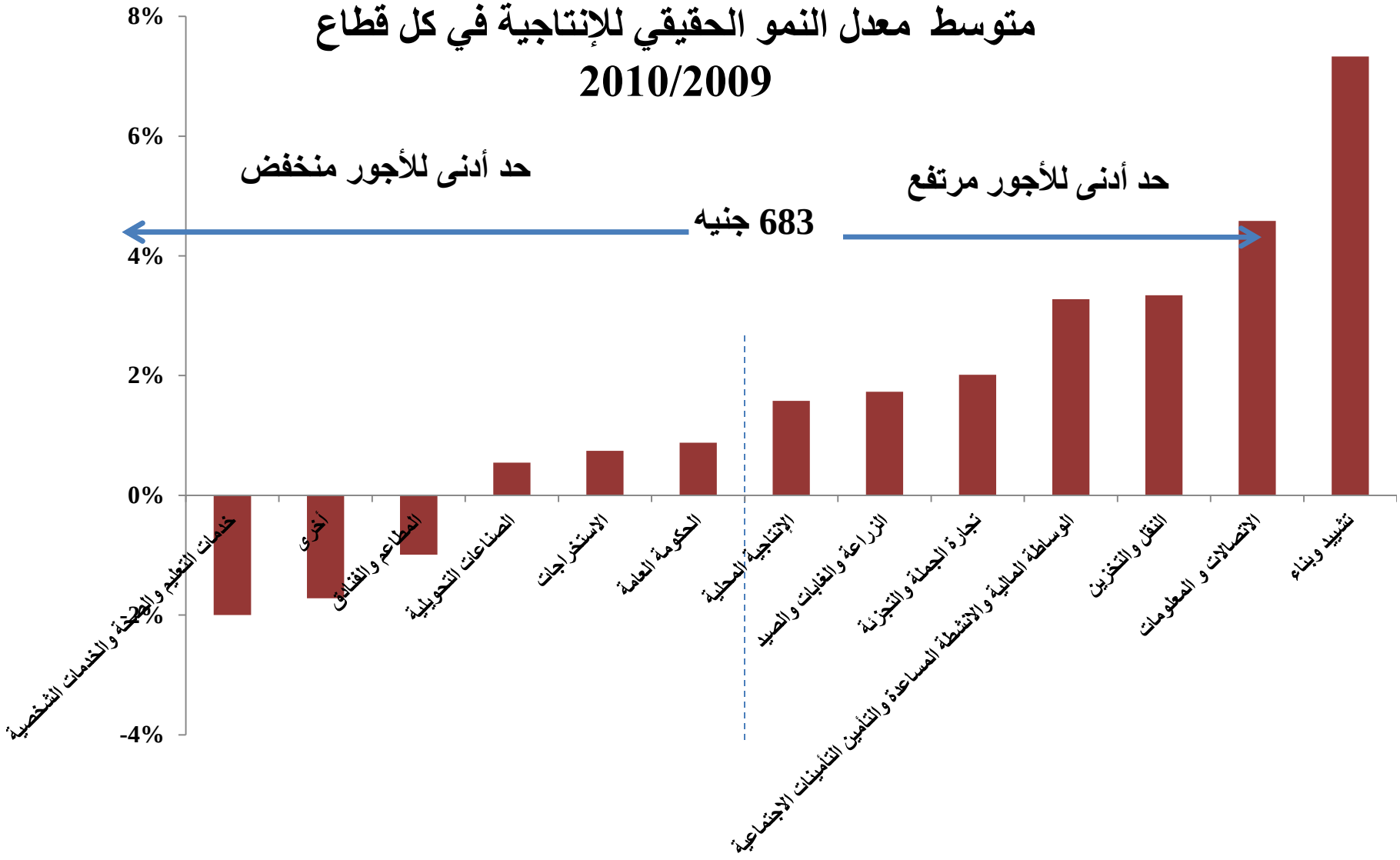

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا لسلسلة الناتج الحقيقي والتشغيل الصادرة عن وزارة التخطيط.

3 سيناريو (2): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لمتوسط الإنتاجية في كل قطاع اقتصادي

من الممكن أن يتراوح الحد الأدنى للأجور على المستوى القطاعي بين 658 و722 جنيها

(بمقارنة متوسط الإنتاجية في كل قطاع بالمتوسط العام للإنتاجية)

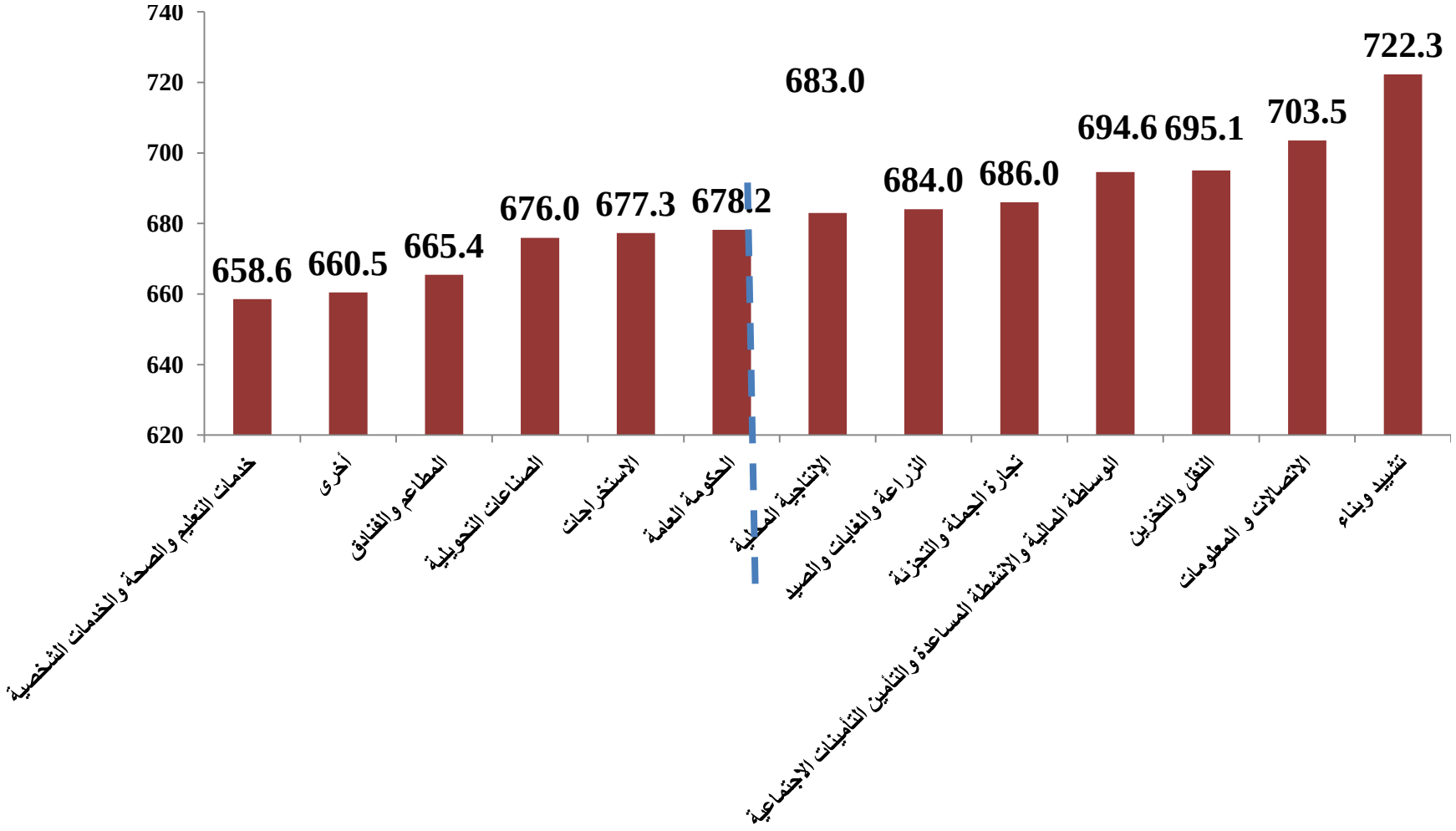

3 سيناريو (2): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لمتوسط الإنتاجية في كل قطاع اقتصادي وعلى مستوى المحافظات

من الممكن أن يتراوح الحد الأدنى للأجور بين 682 و687 جنيها

(باستخدام المتوسط المرجح لأنصبة التشغيل القطاعي في المحافظات المختلفة)

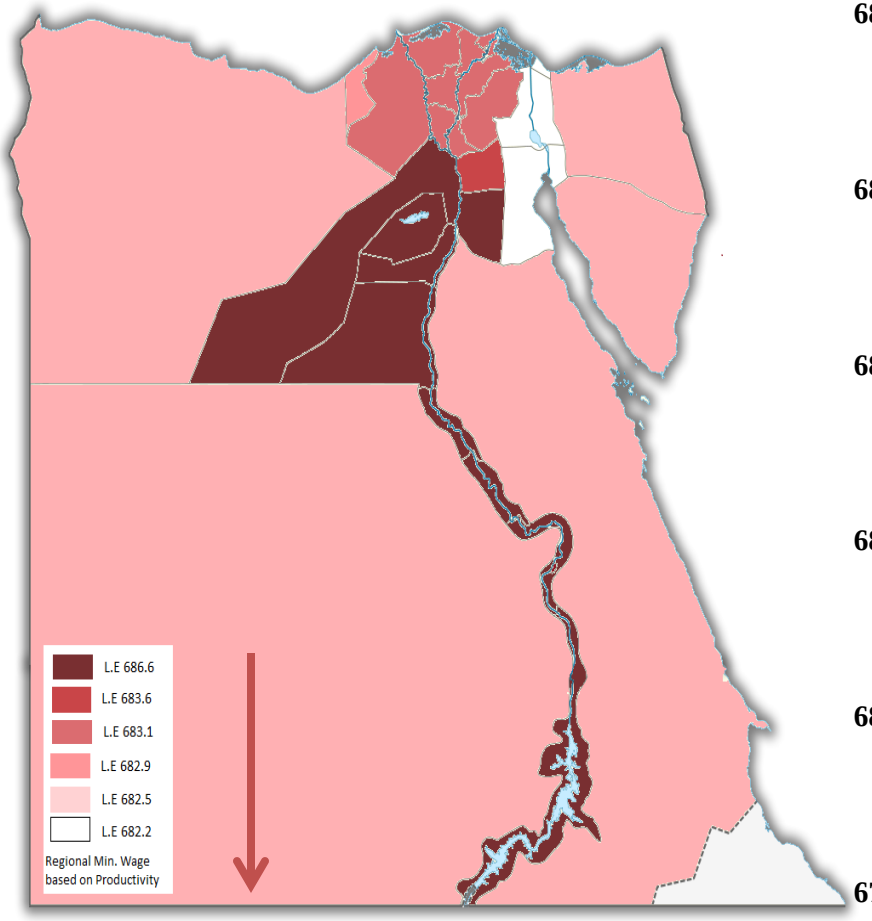

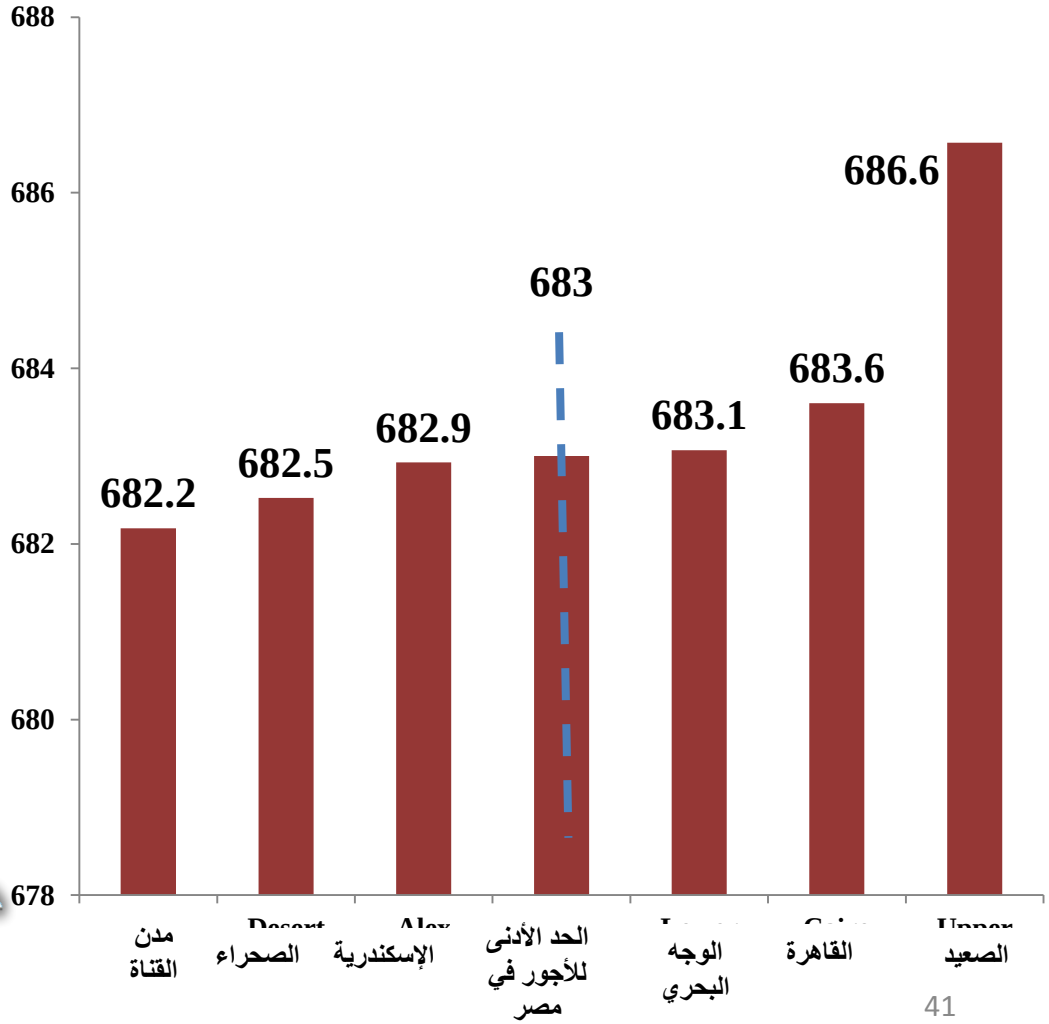

3 سيناريو (3): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لتكلفة المعيشة والإنتاجية في كل محافظة

➢ تكلفة المعيشة هي المحدد الأساسي للحد الأدنى للأجور في الوجه البحري

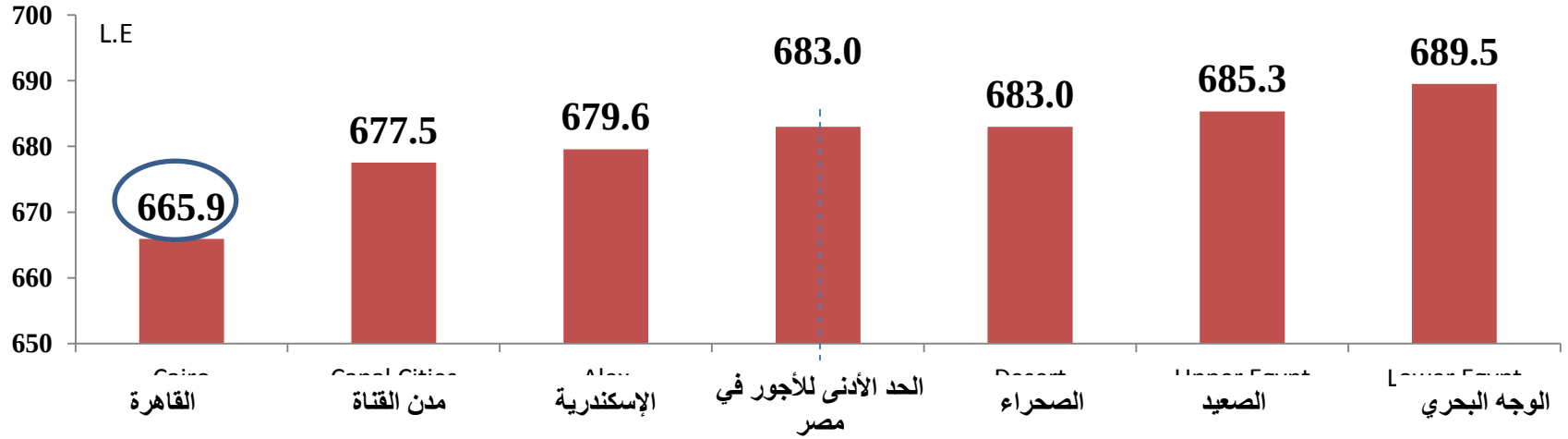

➢ الإنتاجية هي المحدد الأساسي للحد الأدنى للأجور في الصعيد والمناطق الحضرية

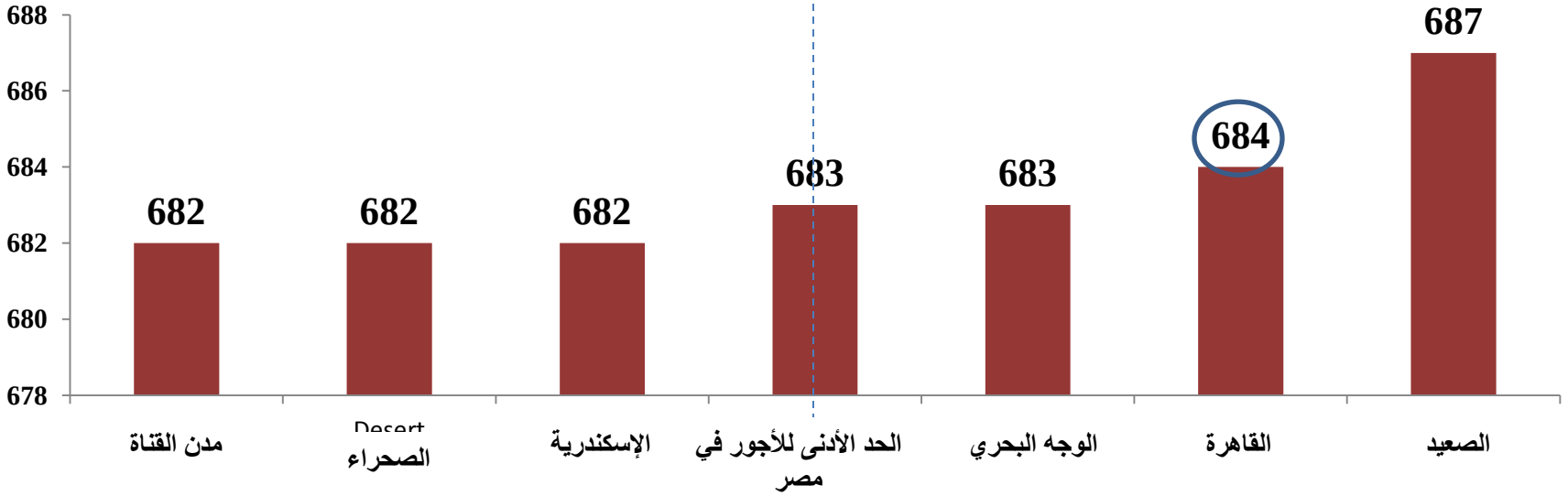

3 سيناريو (3): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لتكلفة المعيشة والإنتاجية في كل محافظة

- تكلفة المعيشة هي المحدد الأساسي للحد الأدنى للأجور في الوجه البحري
- الإنتاجية هي المحدد الأساسي للحد الأدنى للأجور في الصعيد والمناطق الحضرية

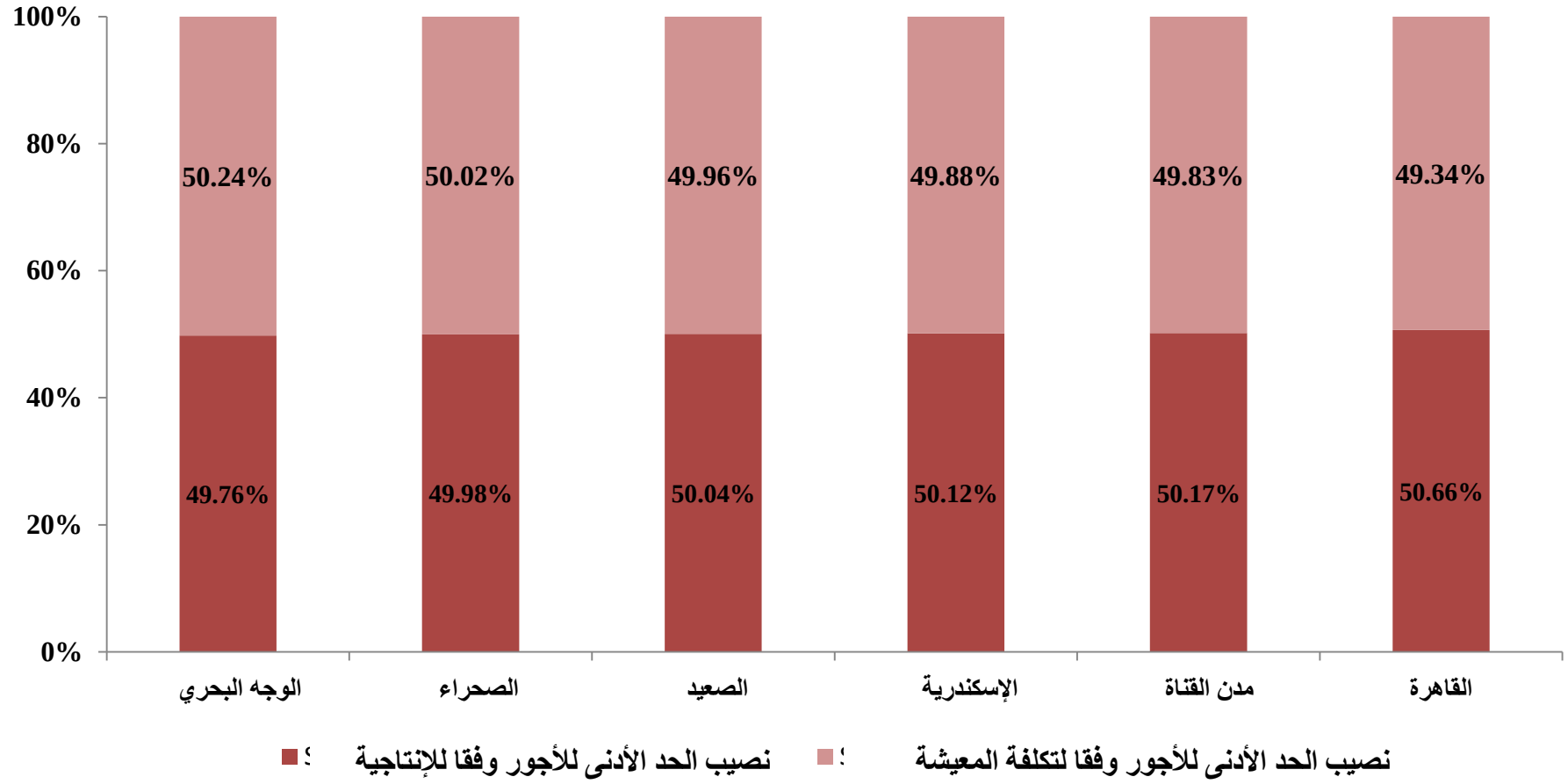

المصدر: *حسابات الباحثتين وفقا لنشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011 وتقديرات الكتاب الإحصائي السنوي للمشتغلين وفقا للنشاط والمحافظة. ** تم تصنيف القاهرة والإسكندرية ومدن القناة ضمن المناطق الحضرية.

3 سيناريو (3): تحديد الحد الأدنى للأجور وفقا لتكلفة المعيشة والإنتاجية في كل محافظة

من الممكن أن يتراوح الحد الأدنى للأجور بين 675 و686 جنيها

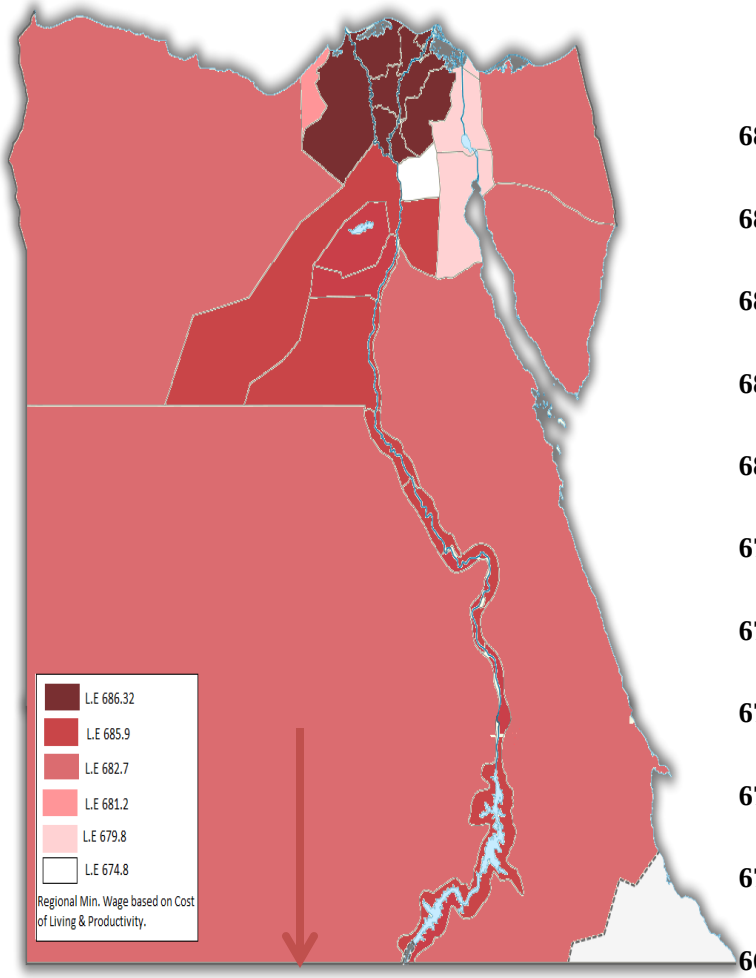

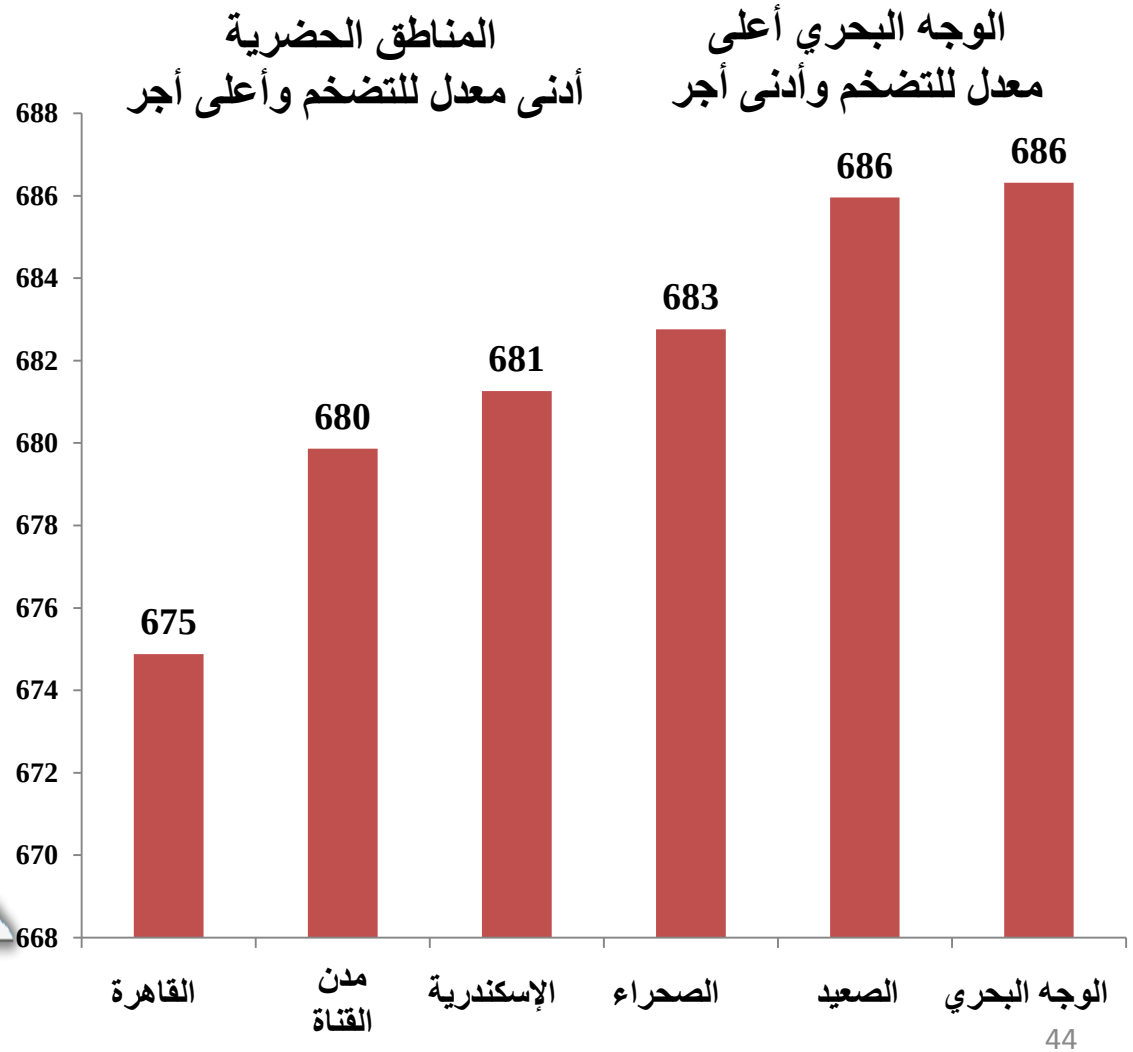

3 أما بالنسبة لآليات المحافظة على القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور من التآكل بمرور الوقت، فأهمها:

- وجود اتفاق بين الحكومة ولجنة من ممثلي أصحاب الأعمال والنقابات العمالية والمهنية والأكاديميين المستقلين لتحقيق ذلك (الهند)
- إعادة حسابه بشكل دوري (إندونيسيا)
- مراجعته استنادا إلى التغيرات في تكلفة الاحتياجات الأساسية للمواطن (وفقا لسلة السلع والخدمات وأسعارها)، ومتوسط إنتاجية العامل (على المستوى القومي أو القطاعي)

3 وضرورة وضع الإطار المؤسسي المناسب لـ:

- تحديد الحد الأدنى للأجور بموجب القانون أو بمقتضى اتفاقية جماعية بين ممثلي العمال وأصحاب الأعمال والحكومة (ألمانيا)

- قيام مكاتب التفتيش العمالية الحكومية أو النقابات العمالية والمهنية بمهمة مراقبة التطبيق والتأكد من الالتزام به

- فرض غرامات مالية أو عقوبات قانونية في حالة عدم الالتزام

الخلاصة

- سياسة الحد الأدنى للأجور الحالية بها بعض الجوانب الإيجابية، ومع ذلك من الممكن تطويرها لتخفيف حدة الفقر ورفع الإنتاجية وتشجيع عمالة الشباب

- أوضحت تجارب كثير من الدول النامية والمتقدمة أن وضع معايير واضحة لتحديد مستوى الحد الأدنى للأجور والمراجعة الدورية له يحقق مزايا كثيرة

- يستلزم التطوير وضع الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي اللازم لعملية التفاوض بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال وإيجاد آليات تتسم بالكفاءة والعدالة لفض المنازعات بين الأطراف المعنية

- رفع مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية يقتضي توفير فرص عمل رسمية مرتفعة الإنتاجية والأجر